الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE 08 MAI 1945-GUELMA
faculté : des lettres et des langues

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الرقم:..... N° :.....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماستـــر

(تخصص صوتيات و علوم اللسان)

المصطلحات الفونولوجية دراسة وصفية

(أحمد مختار عمر– عبد القادر عبد الجليل أنموذجا)

مقدمة من قبل:
بوعوينة حورية

تاريخ المناقشة : .....

الطاهر بلعز	رئيساً	الرتبة: أستاذ مساعد–أ–	الجامعة: 8 ماي 1945 قالمة
عبد الرحمان جودي	مشرفا مقرراً	الرتبة: أستاذ مساعد–أ–	الجامعة: 8 ماي 1945 قالمة
جمال بن دحمان	ممتحنـا	الرتبة: أستاذ محاضر–ب–	الجامعة: 8 ماي 1945 قالمة

السنة: 2015/ 2016

شكر

الحمد لله بلغنا قصدنا، و نلنا أمنيتنا، و الحمد لله الّذي أنار لنا درب العلم، و المعرفة

، قال تعالى، " قل اعلموا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون."

أتوجه بجزيل الشكر، إلى الأستاذ جمال بن دحمان و الأستاذ طاهر بلعز على قبولهما لمناقشة رسالتنا مقدمة لنيل شهادة الماستر و كذلك الشكر موصول إلى الأستاذ المشرف: "عبد الرحمن جودي الّذي علمنا معنى الحياة العلمية، و جعلنا نرغب في العودة إلى زمن

من قال فيه أحدهم: من علمني حرفا صرت له عبدا .

إلى جميع الأساتذة الكرام، و خاصّة أساتذة قسم: اللّغة و الأدب العربي.

و إلى كل من ساعدنا وشجعنا و لو بكلمة طيبة.

مقدمة

أدى التَّطور السَّريع في مجال إنتاج المعرفة إلى تزايد إنتاج المصطلح العلميّ وترقيته باستمرار، فأثرى الثقافة الاصطلاحيّة العالميّة برصيد كثيف من المصّطلحات والمفاهيم الّتي ما فتئت تتوزع على مناطق ومواقع قطاعيّة متخصّصة. ومن هنا فإنّ إنتاج المعرفة، لامتلاك قدرات تفعيلها، يتطلب إتّقان صناعة المصطلحات؛ حيث إنّ إدراك المصطلح وفهمه هو إدراك وفهم للعلم نفسه؛ فإذا كان العلم هو مجموعة الأنظار الممارسة على واقع ما، فإنّ الّذي يحمل تلك الأنظار، ويسهّل تداولها بين مستعمليها هو مفاهيمها المتضمَنة في مصطلحاتها.

ومن المعلوم أنّ أبرز دليل على العلم هو معرفة اللّسان الحامل له؛ لذلك لا يمكن للباحث اللّساني العربي أنّ يخترق مجال التعدد اللّغويّ والثقافي، في أفق الوضع الحالي بمعزل عن لغته الّتي تفاعلت عبر مسارها الطويل بالحمولة الثقافيّة الحضاريّة الّتي تؤطرها لإيجاد الحيّز الّذي يمكن له أنّ يحتله بجدارة، وبفاعلية ليسهم في تشكلّ الحضارة العالميّة الحاليّة.

ونظرا لهذه الأهميّة الّتي يحتلها المصطلح في تأسيس العلوم كان اختيارنا موضوعاً في المصطلحيّة بعنوان " المصطلحات الفونولوجية دراسة وصفية (**أحمد مختار عمر – عبد القادر عبد الجليل** أنموذجا) "، والسبب الرئيسي الّذي دفعنا إلى اختيار هذا النوع من المواضيع هو تلك الفوضى العارمة الّتي عصفت ولازالت تعصف بالمصطلح وبالباحث العربي أثناء اختياره المصطلحات الصوتيّة الواجب توظيفها، ومن ثَمّ الوقوف على أهمّ القضايا إشكالا وتعقيدا هي إشكالية المصطلح اللّسانيّ؛ ولأنّ البحث لا يتسع لدراسة كلّ المصطلحات اللّسانيّة، ضيقنا المجال لتتسع الرؤيّة، كذلك لقله ما أُلف عن المصطلح الفونولوجي، وندرة المصنّفات فيه.

إنّ مجال المصطلحيّة واسع ومتعدد الجوانب؛ لذلك حددنا الهدف من بحثنا وهو: تبيين الجوانب المتعلقة بأسس التّوليد المصطلحي وطبيعة الأبنيّة المصطلحيّة المتعلقة

بالمصطلح الفونولوجي، والوقوف على أبعاد التّوظيف المصطلحي **عند أحمد مختار عمر**، و**عبد القادر عبد الجليل**، كما يهدف إلى التعرف على الاختلافات في صيغ المقابل المصطلحي العربي، وفي مفهومه ومنّه تسليط الضوء على أسباب الفوضى الاصطلاحيّة.

ومن أجل ذلك انطلق بحثنا من الإشكالية التالية:

ما هي الآليات الّتي اعتمدها الباحثان في صوغ مصطلحاتهما؟ ومنّه كيف تحولت هذه الآليات من نعمة إلى نقمة في ظل غياب التنسيق العربي على المستوى الفردي والجماعي؟

ومن أجل ذلك اعتمدنا المنهج الوصفي لملاءمته هذا النّوع من الدّراسات، والّذي كان في اتجاهين: اتجاه وصف بنية المصطلحات، واتجاه وصف مفاهيم المصطلحات على ضوء التّعريفات، والشروح المعطاة لها، كما اعتمدنا على أداة إجرائية أخرى هي الإحصاء؛ لأنّها تزودنا بنتائج يمكن استغلالها لمعرفة الآليات الأكثر اعتمادًا.

أمّا خطة البحث فتضمنت: مقدمة، ومدخلا، وفصلين، وخاتمة،أمّا في المقدمة خصّصناها لطرح الإشكالية وما يتعلق بها، ويليها مدخلاً تطرقنا فيه لعلم المصطلح عند الغرب والعرب، وتعرضنا لأهمّ القضايا المتعلقة بالمصطلح، فكان التركيز على مختلف تعريفاته، وسماته، وآليات وضعه، وتوسعنا فيه؛ لأنّه محور الدّراسة التّطبيقيّة.

أمّا الفصل الأول(النّظري) فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** وتناولنا فيه المصطلحات الفونولوجية في الدّراسات الغربيّة من خلال أبرز أعلامها مُشيرين إلى الاختلافات حول مصطلحات فونيم، فونولوجي، فونتيك

– **المبحث الثّاني:** وتناولنا فيه المصطلحات الفونولوجية في الدّراسات العربيّة القديمة، وفي الدّراسات العربيّة الحديثة والّتي حللنا فيها مجموعة من المصطلحات في عيّنة من المعاجم العربيّة للوقوف على مدى الاضطراب في صوغ المصّطلح،

– **المبحث الثالث:** ينتهي الفصل النّظري باستقراء واقع المصطلح الصّوتيّ من خلال نقطتين مهمتين: مشاكل المصطلح الصّوتي، والجهود الفردية والجماعيّة المبذولة لتجاوزها.

وأمّا الفصل التّطبيقي، فجعلناه على مبحثين:

المبحث الأول: حاولنا فيه استجلاء صورة المصطلح الفونولوجي عند **أحمد مختار عمر** بتحليلها من وجهتين: الوجهة اللّغويّة والوجهة العلميّة. وختمناه بنقد وتقويم لصورة المصطلح عند **أحمد مختار عمر**.

المبحث الثّاني: حاولنا فيه استجلاء صورة المصطلح الفونولوجي عند **عبد القادر عبد الجليل** بتحليلها من وجهتين: الوجهة اللّغويّة والوجهة العلميّة. وختمناه بنقد وتقويم لصورة المصطلح عند **عبد القادر عبد الجليل**.

وأنهينا البحث بخاتمة حاولنا من خلالها استخلاص النتائج الّتي تمثّل ثمرة هذه المحاولة الاجتهادية للكشف عن كيفية صوغ المصطلح الفونولوجي عند **أحمد مختار عمر**، وعند **عبد القادر عبد الجليل**.

اعتمدنا لتحقيق هذه الخطة على مجموعة من المصادر والمراجع أهمّها:

الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح **لمحمود فهمي حجازي** ، من قضايا المصطلح اللّغويّ **لمصطفى طاهر الحيادرة** ، وأهمّ المعاجم: معجم علم الأصوات **لمحمد علي الخولي**، وأهمّ الكتب التّراثيّة هي: أسباب حدوث الحروف **لابن سينا**، الكتاب **لسيبويه**، سر صناعة الإعراب **لابن جنّي**.

وفيما يخص الدّراسات السابقة:

– **محمد شندول** في كتابه الدّرس اللّغويّ دراسة تأصيلية للمفاهيم؛ حيث درس بنية المصطلح اللّغويّ في كتاب المُقتضب للمبرد، وتتبع مسار تطور هذا المصطلح بالاعتماد على المشهور من الكتب.

– **أحمد محمد قدور** في كتابه اللّسانيات وأفاق الدّرس اللّغويّ؛ حيث تناول فيه بنية المصّطلح الصّوتي في مقدمة العين".

ومن أهمّ ما ميّز بحثنا تخصّصه في فرع من فروع الصّوتيات، ألا وهو الفونولوجيا، وهذا هو الجانب الجديد في بحثنا، فمعظم الباحثين يهتمون بالمصطلح الصّوتي، ويهملون المصّطلح الفونولوجي.

ولقد واجهنا لإنجاز هذه المذكرة عدّة صعوبات – كحال أي بحث – منّها قلة المعاجم العربيّة، والأجنبيّة المتخصّصة، وهذا ما جعلنا لا نعتمد على التّرجمة كأسلوب؛ بل اعتمدنا على (الاشتقاق، النحت، المجاز...)، بالإضافة إلى قلة المؤلفات عن الباحثين، وخاصّة **عبد القادر عبد الجليل** الّذي لم نجد أي مؤلّف كتب حوله – على حدود علمنا – وهو جانب الجدّة في البحث.

وفي الأخير أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على تفضله بقبول الإشراف على هذا البحث، دون أنّ أنسى اجتهاده الكبير في المتابعة ناقدًا وموجهًا، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذين " طواهري " الّذي أمدنا بالعديد من الكتب، و"عبد الغني بوعمامة " الّذي لم يبخل علينا بالنصائح، والتوجيهات، والتشجيع.

المدخل:

في المصطلح و المصطلحية

قد شهد العالم بعد الحرْب العالميَّة الثانيّة ثورة فكريّة عارمة، في جميع المجالات والميادين، وعرف تطورا سريعا على جميع الأصعدة سواء أكانت فكريَّة أم اقتصاديَّة أم صناعيَّة، فأدى هذا التطور إلى ظهور الكثير من المفاهيم الجديدة، وعدد لا حصر له من المخترعات، فاحتاجت هذه المفاهيم والمخترعات إلى تسميَّات، حتى يسهل التَّعامل بها بين الأفراد، وخاصَّة بين أهل الاختصاص.

فكانت الضَّرورة ملحة إلى ظهور علم جديد يحمل على عاتقه مسؤوليَّة وضع المصطلحات، وضبَّطها، *هذا* العلم هو علم المصطلح.

I- مفهوم علم المصطلح

يُعرَّف علم المصطلح بأنَّه: « العلم الّذي يُعْنى بدراسة المفاهيم الخاصّة بمجال علميّ، أو تقنيّ معيّن، والمصطلحات الّتي تُعبِّر عنّها، وهو يهدف قبل كلَّ شيء إلى البحث عن مصطلحات تُستعمل في مجال محدَّد، ودراستها وتحليلها، ووصفها وإنَّ اقتضى الأمر إلى وضع مصطلحات جديدة للدَّلالة على مفاهيم اُستجدت»[1].

نخلص من هذا التَّعريف أنَّ من مهام علم المصطلح هي:

1- البحث في المفاهيم، والمصطلحات الّتي تُعبِّر عنّها.

2- وصف المصطلحات، ودراستها.

3- وضع مصطلحات جديدة للمفاهيم المستجدَّة، لمواكبة التَّطور السَّريع الّذي تشهده العلوم والمعارف.

1 ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ترجمة ريمة بركة، العربية للترجمة، (ط.1)، بيروت، توزيع مركز دراسات، الوحدة العربية، 2012، ص13.

أمّا **خوَّان ساجيه** فيُعرِّفه بأنَّه « مجموعة من الممارسات، والأساليب التي تستعمل لجمع المصطلحات، ووصفها، ومعالجتها، وتقديمها ويضيف غِي روندو أنَّه يُعنى بخلق المولدات، وتقيس المصطلحات ونشرها»[1].

فمهمّة علم المصطلح إذن لا تقتصر على وضع المصطلحات بل يحاول نشّرها، لتصبح قيْد الاستعمال والتَّداول، فلا معنى له إذا لم يوظّف في مجال معيْن.

ولمّا كان لكل مجال علميّ مصطلحاته الخاصّة به، وجب الفصل بين المفاهيم الخاصّة بكل مجال أو تخصّص، ولعلّ هذا ما نلمحه في تعريف **الشاهد البوشيخي** لعلم المصطلح: « الدِّراسة المصطلحية ضرب من الدّرس العلميّ للمصطلحات مختلف العلوم وفق منهج خاص, بهدف تبيّن وبيان المفاهيم عبَّرت أو تُعبّر عنّها تلك المصطلحات في كلِّ علم في الواقع والتّاريخ »[2].

معنى هذا أنَّ ثمة علاقة بين المصطلح ومفهومه الذي يُعبّر عنه، ولا يمكن أنَّ تكون اعتباطيّة، فيصبح المفهوم هو منطلق البحث المصطلحيّ فيقوم المصطلحيّ بجمّعها، ووصفها.

ويتم وصف المفاهيم بطريقتين « إمّا بتعريف المفهوم بالنَصِّ على خصائصه الجوهريّة؛ وإمَّا بتحديد موقعه في المنظومة المفهوميَّة ؛أيّ بتحديده بالنِّسبة لغيره من المفاهيم في الحقل المفهوميّ الّذي ينتمي إليه ... »[3].

إنَّ أخطر ما يعانيه المصطلح العربيّ اليوم هو الاضّطراب الدَّلالي الّذي يقع بسبب تداخل المفاهيم فيما بينها؛ لذا وجب ضبط المفاهيم لتحديدها وتعريفها من خلال تبيان

1 ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، م س، ص 13.
2 الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، (ط.3)، فاس، مطبعة انفو- برانت، 2003، ص 15.
3 علي القاسمي، عبد الرزاق الكاشاني وتطوير المصطلحية العربية، مجلة دراسات مصطلحية، يصدرها معهد الدّراسات المصطلحية، ع 1، 2001، ص 220.

العناصر الأساسيّة المكونة له، ومقارنتها بالمفاهيم الأخرى وخاصّة المجاورة لها، ومن ثمَّ استنباط الفروقات الجزئيّة المشكّلة لكلِّ مفهوم، وهذا يُعَدُّ من صميم عمل علم المصطلح العام و الّذي« يتضمّن مكوِّنات من المنطق وعلم الوجود (الانطولوجيا) وعلم المعلومات»[1].

أمّا علم المصطلح الخاصّ فهو تلك القواعد الخاصّة بمصطلحات في لغة مفردة كاللّغة العربيّة، وهذا التّميز يوازي التّميز بين علم اللّغة العامّ وعلم اللّغة الخاصّ، وهو يتطلب تعاونا وثيقا مع كلِّ فرّع من فروع المعرفة، كالعلوم الإنسانيّة، وحتّى العلوم الطّبيعيّة والهندسيّة [2].

ولمّا كان النَّشاط المصطلحيّ مرافقا للعمل العلميّ، مواكبا لمسيرة الفكر، ومرآة عاكسة لحركة الحياة في المجتمع، كان من الطّبيعيِّ تصوّر عمق جذوره في التّاريخ.

أولا- عند العرب

إنَّ المتتبع لتاريخ اللّغة يجد أنَّ مجيء الإسلام أحدث انقلابا جذريا في المفاهيم الجاهليّة، وثورة فكريّة أبطلت أفكار بالية كانت سائدة، فحلت مكانها معالم الدّعوة الإسلاميّة السّمحة، فتطلبت الحاجة إلى ظهور أسماء جديدة. يقول **الجاحظ:** « وأسماء أحدثت ولم تكن، وإنَّما اشتقت لهم من أسماء متقدمة على التّشبيه مثل قولهم لمن أدرك الجاهليّة، والإسلام مخضرما...»[3].

وبنزول القرآن الكريم نشطت الحركة الفكريّة، وظهرت مختلف العلوم من نحو، وصرف... وعرف التُّراث العربيّ نشأة عميقة للمعجميّة بهدف الحفاظ على اللّغة، وجعلها

1 محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، (دط) دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص 28.
2م ن، ص 27- 28.
3 أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي، (دط) ، بغداد، 2006، ص12، نقلا عن الحيوان،ج 1، ص 347-348.

وسيلة لتفسير القرآن الكريم، وضبط علومه، فظهرت كلمة مصطلح لأول مرَّة عند علماء الحديث[1].

ويمكن أنْ نذكر أهمّ المعاجم التي ساهمت في بلّورة رؤيّة مصطلحيّة عربيّة أصيلة :

1- كتاب مفاتيح العلوم **لمحمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي** (ت 387هـ) الّذي ضمَّ أهمَّ المصطلحات، وأدقَّها في عصره، وأوضح استفادة العرب منّها، وأثبت قدرة العربيَّة على استيعاب العلوم [2].

2-التّعريفات **للشريف الجرجاني** (ت816هـ) الّذي تميَّز بقدرة على تحديد المصطلح وتعريفه بدقَّة ووضوح [3].

3-الكليات **لأبي البقاء بن موسى الحسني الكوفي** (ت 1094هـ)، وهو معجم في المصطلحات والفروق اللّغويّة، يذكر فيها المعنى اللغويّ، ثمَّ المعنى الاصطلاحيّ، ثمَّ يبيَّن معنى المصطلح عند أهل علم أو فن بعينه [4].

أمَّا في العصر العبَّاسي فقد ظهرت أوَّل حركة علميَّة خطيرة للتّرجمة بفعل اتّساع الرّقعة الإسّلاميّة، واحتكاك العرب بالشّعوب الأخرى، فنقلوا العلوم منّها تعريبا وترجمة، ومن بين الثّقافات: الفارسيَّة، والهنديَّة، واليونانيَّة، فترجمت كتب في الطبِّ والفلسفة... واسّتطاع العرب أنّ يجعلوا من التّرجمة صناعة وعملا فنيًّا[5]، وأنْ يستغلوا الطّاقات الإبداعيَّة للغة العربيَّة لاستيعاب المستجدات دون أنْ يكون هناك ما يُعرَّف اليوم " أزمة المصطلح ".

1 خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، (ط.1)، الرباط، دار الأمان، منشورات الضفاف، 2013، ص36.

2 مهدي صالح سلطان، في المصطلح ولغة العلم، (دط)، بغداد، جامعة بغداد، 2012، ص63.

3 أحمد مطلوب، في المصطلح القدي، (دط)، بغداد، منشورات المجمع العلمي، 2002، ص 278.

4م ن، ص 278.

5 ماجد سليمان دودين، دليل الترجمة العلميّة، المصطلحات العلميّة، (ط.1)، عمان، مكتبة المجمع العربي، 2008، ص11.

أمَّا في العصر الحديث فتبدأ بجهود **رفاعة الطهطاوي**، وتتطوَّر مع مجامع اللّغة العربيّة، وسنفصل فيها في المبحث الثاني (الفصل النّظري).

وفي الأخير يمكن القول أنَّ العرب عرفوا التَّفكير في المصطلح، ولكنَّهم لم يعرفوا علم المصطلح بالمفهوم الحديث الّذي عرف النشأة الحقيقية له عند الغرب.

ثانيا- عند الغرب

تعود جذور المصطلح في الثّقافة الغربيّة إلى الفلسفة الإغريقيّة والّتي أثّرت في الفّكر الغربيّ، وذلك بما تركته من أفكار، ومقولات مهّدت إلى ظهور نموذج اتّصالي جديد والّذي مهّد لنشأة علم المصطلح [1].

لكن البدايّة الحقيقيّة لعلم المصطلح كانت سنة (1930)، على يدّ المهندس النّمساوي **يوجين فوستر**، والواقع أن العلماء والتقنيّين هم أوّل من أحسّ بضرورة وضع مفردات تكون خاّصة بمجال عملهم من أمثال: **لافوزيه** (Lavoisier)، **وبيرتولي** (Berthollet)، في ميدان الكيمياء، و**لينيه** (lining) في ميدانيّ علم النّبات وعلم الحيوان[2].

وفي سنة (1936) تشكّلت اللجنة التقنيّة للمصطلحات ضمن الاتّحاد العالميّ لجمعيّات الوطنيّة (**I.S.A**)، وبعدها اللجنة التّقنيّة 37، وهي جزء من المنظمة العالميّة للتّوحيد المعياري (**I.S.O**)، لتزداد حركة التَّطور تدريجيّا لتأسيس مركز المعلومات في فيّنا سنة(1971م)، والّذي عُقدت فيه أوّل مؤتمر لبنوك، المصطلحات الدوليّة لبحث المشكلات النّظريّة، والمنهجيّة في علم المصطلحات[3]، هذه البنوك الّتي ظهرت نتيجة استعانة علم

1 خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، م س، ص 27.

2 يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم: **مدخل نظري إلى المصطلحات**، (دط)، سوريا، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009 ، ص 3-38.

3 محمد علي الزركان ، الجهود اللغويّة في علم المصطلح ، (دط)، دمشق، **المنشورات اتحاد الكتاب العرب**، 1998، ص 458.

المصطلح بعلم الحاسوب الّذي زوَّده بوسائل وأدوات سهّلت عمل المصطلحيّ، وساهمت في نشر عمله على نطاق واسع [1].

من خلال ما تقدم نَخْلُصْ إلى أنّ المصطلحيّة الغربيّة مرت بثلاث مراحل- كما حدّدها **يوسف مقران**- هي مرحلة الممارسة المصطلحيّة تجلت في أعمال **يوجين فوستر**، ومرحلة التأسيس النّظري حاولت فيها الهيئات الدوليّة توحيد المصطلحات وتدويلها؛ أمَّا مرحلة التّخطيط فتميّزت بظهور العمل المعلوماتي المصطلحيِّ.

لقد حظي المصطلح باهتمام كبير لأجله أُنشئَت جمعيّات، ومؤسسات وطنيّة، وعالميّة، وخُصَّ بعلم يهتم بضبطه، وتقيسه، ونشره لأنَّه: « ليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحيّة...، فإذا استبان خطر المصطلح في كلِّ فن توضح أنّ السِّجل الاصطلاحيّ هو الكشف المفهوميُّ الّذي يقيم للعلم سُوَرَهُ الجامِع، وحصنه المانِع؛ فهو كالسّياج العقلي الّذي يرسي حُرماته رادعا إيّاه أنّ يلامس غيره، وحاضرا غيره أنّ يلتبس به»[2]. ومن هنا تتجلى أهمية المصطلح .

II- مفهوم المصطلح

أولا- لغة:

ينحدر لفظ مصطلح من الجذر اللّغويّ (ص. ل.ح) ، وقد ورد في مقاييس اللّغة **لإبن فارس:** « أنّ الصَادَ، واللَاَمَ ، و الحاء أصْلٌ واحِدٌ يَدُلُ عَلى خِلَافِ الفَسَادِ ...» [3].

1 ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، م س، ص 26.

2 **عبد السّلام** المسدّي، قاموس اللسانيات(**عربي-فرنسي**)(**فرنسي-عربي**)، **مع مقدمة في علم المصطلح**، (**دط**)، **تونس**، الدار العربيّة للكتاب، 1984، **ص** 11.

3 **أبو** الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون،(**دط**)، القاهرة، دار **الفكر**، (دت)، ج 3، ص 303.

وجاء في القاموس المحيط : « الصُّلْحُ: ضِدُ الفَسَادِ... وصَالِحُ وصَلِيحْ، وأصلحه: ضد أفسده... واصْطلحَا، وأصّالحا وتَصَالحَا، واصْتّلحَا»[1].

وتجمع هذه التّعريفات اللّغويّة على أنّ معنى الاصطلاح هو ضد الفساد.

وأمّا في معجم الوسيط : « جاءت بمعنى زوال الفساد والإتيان بما هو نافع ويقال: اصطلح القوم أي زال ما بينهم من خلاف وعلى الأمر: تعارفوا عليه واتّفقوا»[2]. يؤكد هذا التّعريف على وجوب الاتّفاق في المصطلح الّذي من شأنه أنّ يدرأ الفساد عنّه.

ثانيا- اصطلاحا

يُعرِّفه **الشريف الجرجاني** بقوله: « الاصطلاح: إخراج اللّفظ من معنى لغويّ إلى أخر لمناسبة بينهما، وقيل الاصطلاح: اتّفاق طائفة على وضع اللّفظ بإزاء المعنى، وقيل الاصطلاح: لفظ معيّن بين قوم معيّنين»[3].

ممّا يلاحظ على تعريف **الجرجاني** أنَّه استعمل لفظ اصطلاح لا مصطلح، ويحدّدها بأنَّها خروج من معناها اللّغويّ إلى المعنى الاصطلاحيّ، مع الإبّقاء على مشابهة بين المعنيّين، والاصطلاح -عنده- يُشترط فيه الاتّفاق بين جماعة معينة.

وبهذا المعنى يُعَرِّف **محمد حلمي هليل** المصطلح بقوله : « لفظ وافق عليه العلماء المختصون في حقل من حقول المعرفة والتّخصص، للدلالة على المفهوم العلميّ »[4].

---

1 مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، القاموس المحيط،، تحقيق محمد العرقوسي، (ط.8)، **مؤسسة الرسالة**، 2005، ص 229 .

2 مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (ط.4)، جمهورية مصر العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، 2004، ص 520، مادة (ص.ل.ح).

3 علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، (دط)، القاهرة، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، التصدير، 1413، ص28 .

4 محمد حلمي هليل، المصطلح الصوتي بين التّرجمة والتّعريب، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التّعريب، الرباط، ع 21، 1983 ، ص 112.

و معنى هذا أنَّه لا يمكن الارتجال في وضع المصطلحات، بالإضافة إلى أنَّ المصطلح يختصّ بمجال محدّد.

في حين نجد عبد **السّلام المسدّي** يطرح تعريفا أكثر عمقا بقوله : « فإذا كانت الألفاظ في اللّغة صورة للمواضعة الجماعيّة، فإنّ المصطلح العلميّ في سياق نفس النّظام اللّغويّ يصبح مواضعة مضاعفة, إذ يتحوّل إلى مصطلح في صلب الاصطلاح، فهو إذا نظام إبلاغيّ مزروع في حنايا النّظام التّواصلي الأولي...»[1]

معنى ذلك أنَّ الكلمات هي نتاج للمواضعة الجماعيّة؛ أي أنَّ العلاقة بين الدَّال والمدلول ليست اعتباطيّة، وإنَّما هي تواضع اتّفقت الجماعة اللّغويّة عليها، وما دامت – كما اتَّضح– هي إخراج الكلمات من معناها اللّغويّ إلى معنى خاصّ، ولتصبح بذالك مواضعة مضاعفة، وتتحوّل إلى الاصطلاح في صلب الاصطلاح، وعليه ما الفرق بين الكلمة والمصطلح ؟، إنَّ أوّل هذه الفروق هي:

أنَّ الكلمة تنتمي إلى اللّغة العامّة يتعامل بها عامّة النّاس، كما أنَّ الكلمة تتمتع بمرونة دلالية؛ أي أنَّها تقبل الترادف، والاشتراك اللفظي، وبالتّالي تتحدّد دلالتها من خلال السّياق الّتي ترد فيه، في حين نجد أنَّ المصطلح يتمتع بأحاديّة المفهوم، وهو بذالك مُستغن عن السياق.

ولعلّ أفضل تعريف للمصطلح هو: « الكلمة الاصطلاحيّة أو العبارة الاصطلاحيّة، مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقرّ معناها أو بالأحرى استخدامها، وحدّد في وضوح، وهو تعبير خاصّ، ضيق في دلالته المتخصّصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللّغات الأخرى» [2].

1 عبد السلام المسدّي، اللسانيات وأسسها المعرفية، (دط)، الجزائر، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص99.

2 محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، م س، ص 11-12.

وتعود أفضليّة هذا التّعريف كونه يشتمل على أهمّ سمات المصطلح العلميّ و هي:

1- إمكانيّة ورود المصطلح مفردا (كلمة واحدة)، أو مركبا (عدة كلمات).

2- ضيق الدّلالة واضح بعيد عن الغموض باعتباره وسيلة للتّواصل.

3- لا يشترط في المصطلح أنّ يُعبِّر عن كل المفهوم « لأنَّه ليس من الضَّروري أنَّ يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الّذي يدلّ عليها، وإنَّما قد يكتفي بصفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم » [1].

نفهم من هذا أنَّ المصطلح يتطلب مواصفات خاصّة، ومعايير دقيقة، حتى يؤدي وظائفه على أكمل وجه، منّها تسهيل التّواصل بين المختصّين وغير المختصّين، وتيسير الفهم، والاستيعاب على القارئ والمتعلم لشتى العلوم والمعارف، فهو إذن مفتاح العلوم.

III- آليات وضع المصطلح

أولا- التّوليد

وهو أحد وسائل نمو اللّغة، لجا إليها المؤلفون لوضع المصطلحات العلميّة، تحدث عنّها القدماء فقالوا: « ما أحدثه المولدون الّذين لا يُحتجّ بألفاظهم»[2]. ويكون عن طريق[3]:

- الاشتقاق مثل: البرقيّة، الإذاعة.
- النحت والتركيب مثل: برمائي.
- التّوليد المجازي مثل: القوى الضّاربة.

1 محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، م س ، ص16.

2 عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وآدابها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد التجاوي، (ط.3)، القاهرة، مطبعة دار التراث، 2008، ج 1، ص 304.

3 أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية.مس، ص24.

ثانيا- الاشتقاق

الاشتقاق هو عمليّة استخراج لفظ أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الّتي تبنى عليه هذه العمليّة[1]، الاشتقاق إذن عبارة عن تّوليد عدد كبير من الكلمات من صيغة واحدة مثل: كَتَبَ نشتق منّها: كَاتِبُ، كِتَابَةٌ، مكْتُوبُ، وهو ذو صلة وثيقة بالقياس.

وهو بذلك « يلعب دورا رئيسيّا في تشكيل المصطلح واللّغة عموما من خلال الاتّكاء على ما لا حصر له من صيغ معياريّة قابلة للقياس » [2]. وهنا تبرز أهميّة الاشتقاق في وضع المصطلح وتوليده، وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

1- الاشتقاق الصغير: ويُعرَّف بأنَّه: « أخذ صيغة من أخرى مع اتّفاقهما معنًا، ومادة أصليّة، وهيئة، وتركيبًا لها؛ ليدل بالثّانية على معن الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا وهيئة»[3].

2- الاشتقاق الكبير: يعتمد على التقاليب السّت،- ويسمى عند **ابن جنّي** القلب ولا يشترط فيه ترتيب الحروف، مثل: ركَب، كبر، ربك، بكر، كرب، برك[4].

3- الاشتقاق الأكبر: فهو أنَّ تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتة معنى واحدا تجتمع التّراكيب السّت وما تصرف من كلٍّ واحد منّها عليه[5]. وقد اختلف العلماء في تقسيم الاشتقاق وفي تحديد أنواعه.

1 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، (ط. 6)، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978، ص 62.
2 أحمد مطلوب، نظرية المصطلح النقدي، ص 55.
3 عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علم اللغة، م س، ص 346.
4 محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية،(ط. 2)، دار الفكر, (دت)، ص 106.
5م ن، ص110.

ثالثا- التّركيب

يُعدَّ التّركيب من أهمّ وسائل وضع المصطلحات، ويُقصد به « ترجمة العناصر المكونة للمصطلح أوروبيّ مركب إلى اللّغة العربيّة، وتكوين تركيب عربيّ من أكثر من كلمة، يؤدي معنى المصطلح الأوروبيّ»[1].

ويتبيّن من هذا التّعريف أنَّ التّركيب يتكوّن على أقل تقدير من كلمتين فأكثر، لكنّه لا يجب أنّ يتجاوز ثلاث كلمات؛ لأنّه ينافي أحد الشروط المصطلح، وهو الإيجاز وذلك لتسهيل التّواصل، كمّا أنَّ المصطلح الأوروبيّ لا يشترط تركيبه؛ لأنّنا وجدنا مصطلحات عربيّة مركبة لمصطلح أجنبيّ مفرد مثل: (Phonology)، وقُوبِلَ بعلم وظائف الأصوات، والتّشكيل الصوتيّ...، ولعلّ السبب في ذلك أنّ الكلمة المفردة قد لا تُعبِّر بدقّة عن مفهوم المصطلح الأجنبيّ، والمصطلحات الموضوعة عن طريق التّركيب، وهو أنواع :

1- المركّبات الدَّخيلة

وتُعرَّف بأنَّها: « المركّبات المنقولة عن لغات أجنبيّة»[2]؛ أي أنَّها تلك المصطلحات المركّبة في اللّغة الأجنبيّة تم نقلها إلى اللّغة العربيّة كما هي دون تغير أو تحوير سواء في جزءها الأول أم الثّاني فسميت مركبة لأنَّها تتكون من كلمتين، ودخيلة لأنَّها أُبْقِيتْ على صيغتها الأجنبيّة.

2- المركّبات المؤشّبة

وتُعرَّف بأنَّها: « التّراكيب التي يعتمد تأليفها على عناصر لغوية عربيّة، وأخرى أجنبيّة»[3].

1 محمود حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، م.س، ص77.

2 جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي (طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية) ، مجلة اللسان العربي، مكتب التنسيق التعريب، الرباط، ع 50، 2000، ص42.

3 جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي: طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية ، مس، ص42.

وبمعنى أخر أنَّ هذا النوع من المركّبات تتكون أحد أجزائه من عنصر لغويّ عربيّ، والثّاني يبقى أعجميا « و لا يّشترط في المركّبات أنّ يكون العنصر الأوّل المكوِّن لها عربيا، والثّاني أجنبيّ بل قد يسبق بالأجنبيّ على العربيّ نحو (أيقون جزئي)، ومن جهة أخرى فإنّ عدد العناصر الّتي يتكون منها المركّب المؤشّب تتجاوز عنصرين، كمّا هو الحال في (الدّراسة الانتوغرافية للاتصال)»[1] ؛ وبمعنى آخر تكون هذه المصطلحات شبه معرّبة.

3- المركّبات العربيّة الأصيلة: وتنقسم إلى قسمين:

1.3- المركّبات الاسميّة

تُعرَّف بأنّها: « تركيب لغويّ يتكون من مصطلحين أو أكثر يكون مبدوءا باسم، وتكون نواة المركّب المحدّدة بما بعدها بأي أنواع المحدّدات أو الموصفات اللّسانيّة : خبر، صفة، مضاف إليه... » [2]. ومثال ذلك علم الأصوات.

2.3- المركّبات الفعلية

تُعرَّف بأنَّها: « كل مركب لغويّ يتكوّن من عنصرين أو أكثر، ويكون مبدوء بفعل، أو يكون أساسهُ التّركيبيّ فعليّا... وهذه المركّبات غالبا ما تجيء ترجمات أو مكافئات صرفيّة لصيغ فعليّة أجنبيّة »[3]. مثل ينفصل (Séparable)؛ أي قابل للفصل.

رابعا- النّحت

يُعدُّ النّحت في اللّغة وسيلة من وسائل توليد الألفاظ وهو: « أخذ كلمة من كلمتين فأكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللّفظ والمعنى»[4].

1 رشيد عزي، إشكالية المصطلح في المؤلفات العربيّة (تحليل الخطاب نموذجا) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، البويرة، 2008- 2009 ، ص16 .

2 جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي: طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، م س، ص44.

3م ن، ص46.

4 علي القاسمي ، مقدمة في علم المصطلح، (ط.2) ، مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ،1987، ص427.

وهو بهذا يُعَدُّ ضرباً من الاختصار؛ بحيث تنحت من كلمتين كلمة واحدة مثل: برمائي، أو من جملة مثل: بسملة منحوتة من بسم الله الرحمن الرحيم، وقد استعمله الباحثون بشيء من التحفظ، والتحرز في الأسماء المركّبة، وخاصّة أسماء المخترعات، وذلك لما يسببه من غموض في الدّلالة.

خامسا- المجاز

هو: « كلمة أُرِيدَ بها غير ما وقعت له في الوضع واضعها لملاحظة بين الثّاني والأول فهي المجاز »[1].

ومن ذلك لفظة السيارة الّتي كانت تعني قافلة من الناس، ثمّ أصبحت تدل على وسيلة النّقل المعروفة.

سادسا- الاقتراض اللّغويّ

هو أخذ كلمة أو أسلوب من لغة واستعمالها في لغة أخرى، وقد استعمل المحدثون هذا المصطلح، واستعمل القدماء مصطلحا أخر وهو المعرّب[2]، كمّا أُعطيت له تسميات أخرى .

سابعا- التّعريب

التّعريب هو إلحاق الألفاظ المأخوذة من اللّغات الأخرى بأبنيّة كلمات عربيّة معروفة حتى تصبح على نسجها، أو قريبّة الشّبه بألفاظها سواء من ناحيّة الأصوات، أو من ناحيّة الصّيغ[3]، وقد أطلق عليه المحدثون عِدَّة تسميات، فسماها **إبراهيم أنيس** استعارة، بينما أدرجها **يوسف وغليسي** ضمن ظاهرة لغويّة عالميّة لا تكاد تسلم منّها أي لغة من اللّغات وهي الاقتراض.

1 محمد عبد العزيز، المصطلحات اللغويّة، تمام حسان رائد لغويا عبد الرحمان حسن العارف، (ط.1)، القاهرة، عالم الكتب، 2002، ص 301.
2 أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، م س، ص 190.
3 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، م س، ص 118.

وقد أفاض العرب القدماء في الحديث عنّها تحت عنوان المعرب والدّخيل يقول **سيبويه:** « إعلم أنّهم مما يُغَيّرُونَ من الحروف الأعجميّة، ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه...، وقد فعلوا بما أُلحق ببنائهم، وما لم يلحق من التّغير، والإبدال، والزّيادة، والحذف بما يلزمه من التّغير، وربما تركوا الاسم على حاله» [1].

نستنتج من هذا القول أنّ ثمّة ألفاظ تدخل إلى متن اللّغة العربيّة مع إحداث تغير في بنيتها حتى تصبح منسجمة، وموافقة لقواعدها ونظامها، وتسمى معرّبة، بينما تبقى ألفاظ أخرى على أعجميتها دون تغير، وتسمى دخيلة.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة اللجوء إلى هذه الآليّة عند الضّرورة وذلك عندما تحاول لغة ما « أنّ تنقل ذلك المفهوم الوافد بمعجمها المحليّ، ربما أضاعت جانبا معتبرا من المعنى، فكان لزاما عليها أنّ تحافظ على المعنى باقتراض الحروف الأجنبيّة المعبِّرة عن ذلك المفهوم مع شيء من التّحوير الصّوتيّ الّذي تقتضيه اللّغة المنقول إليها»[2].

في حين نجد بعض الباحثين يرفض هذه الآليّة؛ لأنّها تسبب ارتفاع نسبة الدّخيل في اللّغة، وتفقدها حيويتها، وخصوبتها، وقدرتها على التناسل، على الرغم من هذا يبقى التّعريب وسيلة مهمّة في وضع المصطلحات.

ثامنا– إحياء التّراث

وهو اللّجوء إلى الألفاظ القديمة ذات الدّلالات المندثرة، والّتي لم تَعُدْ مفاهيمها متداولة، فيؤخذ منّها لتطلق على المستحدثات الجديدة[3]. و هذه الآليّة مهمّة في وضع

1 أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، القاهرة، (ط.2)، مكتبة الخانجي ، دار الرفاعي بالرياض ، 1982 ص 303-304.

2 يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح، في الخطاب النقدي العربي الجديد، (ط.1) ، منشورات الاختلاف ، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2008، ص87.

3 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، م س، ص146.

المصطلح بقول **محمود فهمي حجازي:** « المصطلحات التراثيّة تشكل رصيدًا مشتركا لابدّ من الإفادة منّه على نحو واضح في إيجاد المصطلحات اللّغويّة الحديثة»[1].

إذن فالتّراث يُعَدُّ مصدرًا مهما لوضع المصطلحات، يتم الاستفادة منّه من أجل الحفاظ على الهويّة والأصالة؛ إلاّ أنَّ هذه الاستفادة لا بُد أنّ تكون على نحو واضح ، حتّى لا يتحوّل إلى منزلق خطير، وهو الأمر الّذي يتخوّف منّه الباحثون؛ ذلك لانَّ استخدام المصطلح التّراثي لمفهوم جديد مختلف عن المفهوم التّراث يُحْدِثُ لُبْسًا، ويجعل القارئ يتردد في فهم المصطلح بين الدّلالة القديمة، والدّلالة الجديدة[2].

وذلك مثل: إطلاق المصطلح التراثيّ" فقه اللّغة" على "اللسانيات"؛ فالأوّل يعبِّر عن الدّراسة المعياريّة للّغة، وله مفهوم مختلف عن اللّسانيات الّتي هي الدّراسة الوصفيّة للّغة؛ لذا وجب ترك المصطلح القديم لمفهومه القديم، أو أنّ يُفْرَغَ من حمولته المعرفيّة ويُعاد شحنه بالمفهوم الجديد.

على الرغم من خطورة إحياء المصطلح التراثيّ للتعبير عن معطيات الحضارة الحديثة؛ إلا أنّ المجامع اللّغة العربيّة أعطت الأولويّة له، وذلك للحفاظ على مقومات اللّغة العربيّة.

1 محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، م.س، ص 233.
2م ن، ص 228.

تاسعا- التّرجمة

إنَّ حاجة أيّ أمّة من الأمم للتّرجمة حاجة ماسة خاصّة في العصّر الحديث؛ حيث اتّسعت دائرة التّواصل، والتّقارب بين الشّعوب، فأصبحت التّرجمة أداة يُستعان بها لتبادل المنافع، والآراء، والأفكار...، بل و الأهمّ من ذلك تُعدُّ من أهمّ الوسائل الّتي بها يتطوّر العلم. ولها أنواع منّها:

1- التّرجمة المباشرة

يُقْصَد بالتّرجمة المباشرة النّقل من لّغة إلى أخرى، وذلك إمّا لتوافق بنيويّ، أو اصطلاحيّ، كمّا هو الحال مثلا بالنّسبة للّغات الهنديّة الأوروبيّة، ومثال ذلك: "الصوت المنطوق""(Allophon)"، ولها أساليب عِدّة منّها: الاستعارة، النّسخ، التّضخيم بالمعنى الفيزيائيّ، التّحشية[1].

2- التّرجمة الجانبيّة: وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: المؤالفة، التّكافؤ، التّحوير.

1.2- المؤالفة: وهي « اعتماد مقابل خاصّ من اللّغة ما لتأديّة معنى خاصّ بلغة أخرى»[2]. مثال: مصدر (Ininity)، وصدر (Prefixe).

2.2- التّكافؤ: ويُعرِّفه **محمد رشاد الحمزاوي** بقوله: « هو التّعبير عن مصطلح اللّغة الأصل مع اعتماد تعبير مختلف»[3]. ومن الأمثلة إشباع الحركات (Allongement vevalique)، وأشباه أصوات اللّين (Semi- voyelle).

1 رشيد عزي، إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية (تحليل الخطاب نموذجا)، **مس، ص** 26.
2 محمد رشاد الحمزاوي، مشاكل وضع المصطلحات اللغويّة أو التقنيات التّرجمة، مجلة اللسان العربي، مكتب التنسيق التّعريب، الرباط ، مج 18، ج1، **ص** 79.
3 محمد رشاد الحمزاوي، مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو التقنيات الترجمة، م س، ص 79.

3.2- التّحوير: ويدلُّ على « التّجديد والقطيعة بين المفاهيم القديمة والحديثة»[1]، ومثال ذلك: محور الاختيار (L'axe de sélection).

3- التّرجمة التّعريبية:

وفي هذا النّوع من التّرجمة يتخلّص المترجم من الحرفيّة من جهة، ومن جهة أخرى فهو يُعيد تركيب الجمل حسب ما يتوافق مع النّظام العربيّ من تقديم وتأخير[2].

والتّرجمة بكل أنواعها من أهمِّ طرق توليد المصطلحات على الإطلاق وتتحدّد فاعليتها بحسب كفاءات المترجم اللّغويّة والثّقافية.

1 محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، (ط.1)، بيروت، دار العرب الإسلامي، 1986، ص 55.

2 رشيد عزي، إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية، تحليل الخطاب نموذجا، م س، ص 26.

الفـــصل الأول:

المصطـلحاتء الفونولوجية في الدراسات الـغربية و العربيـــة

المصطلحات الفونولوجية في الدراسات الغربية و العربـية

المـصطلحات الفـونولوجـية فـي الـدراسات الغربيـة

المصطلحـات الفـونولوجية في الـدراسات العـربيـــة

واقـع المصـــطلح الـصوتيّ في الدّراســـات العربيّـة

مـــشاكل المصـــطلح الصّوتيّ في الوطــن العربـــي

الجهـــود اللّسانية لتـــوحيـد المـصـطلح الصـــوتيّ

المبحث الأول: المصّطلحات الفونولوجية في الدّراسات الغربيّة و العربيّة

إنّ ابتكار المصطلح العلميّ وابتداعه يقترن بالضرورة باكتشاف مضمونه وابتداعه، وكل من كان حريصا على اكتشاف مفهوم علمي، كان حريصا بالقدر نفسه على أنْ يبتدع له مصطلحًا علميًا. و لمّا كان اكتشاف العلوم ووضع النّظريّات مرتبط بالنّشاط العقلي للإنسان الّذي لا يعرف التوقّف، فإنّ وضع المصطلحات العلميّة سيضل مستمرًا دون توقّف.

ويُعدّ المصّطلح الفونولوجي واحدًا من تلك المصطلحات الّتي شغلت اهتمام اللّغويين والباحثين، وتُعرّف الفنولوجيا بأنّها:« علم يبحث في النّظام، والأنماط الصّوتيّة؛ بمعنى أنّه في حالة دراسة لغة ما فونولوجيًا يتعيّن في البداية معرفة النّظام الصّوتي في تلك اللّغة؛ والنّظام الصّوتي هو جميع الأصوات اللّغويّة المتمايزة عن بعضها البعض في لغة ما»[1].

I- المصّطلحات الفونولوجيّة في الدّراسات الغربيّة

اعتمدنا في هذا الجانب أنّ نذكر بعض المصّطلحات الفونولوجيّة الّتي شاعت في الدّراسات اللّغويّة والّتي تبناها عدد من العلماء اللّسانيين، وعلماء الأصّوات في الغرب.

أولا- نيكولاي تروبتسكوي

يُعدّ **تروبتسكوي** من أبرز أقطاب مدرسة براغ، والّتي تميّز منهجها بدراسة أنظمة اللّغة بكل مستوياتها دراسة وظيفيّة، ألّف كتابه المشهور مبادئ الفونولوجيا سنة 1939 والّذي أوضح فيه مبادئ الفونولوجيا، وقد اعتنى **تروبتسكوي** بتطوير مفهوم الفونيم [2].

ميّز **تروبتسكوي** بين مظهرين أساسين للدّراسة الفونولوجيّة: أوّلهما دراسة دور الأصوات الكلاميّة في أداء الوظيفة التمثليّة للّغة، وأطلق عليه اسم الفونولوجيا، وهو المصّطلح الّذي يتطابق

1 منصور بن محمد الغامدي، الصوتيات العربيّة، (ط.1)، الرياض، مكتبة التوبة، 2001، ص9.
2 أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، (ط.4)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004،ص 142.

مع المصطلح الأمريكي الحالي علم الفونيمات (Phonemics)، والثّاني دورها في أداء الوظيفة التّعبيريّة، والوظيفة الندائيّة، وأطلق عليه الأسلوبية الصوتيّة (Phonotylistics)[1].

والنّظريّة اللّغويّة الّتي أنجزها **تروبتسكوي** ورفاقه واضعين التّحليل الفونولوجي أساسا قادت إلى عدد من التّطورات عظيمة الأهميّة، مستخدمين مصطلح الملامح المميزة في تحليل الوحدات اللّغويّة والّتي طبّقها **ياكوبسن** في الصّرف. كما أنّها اُستخدمت في مجال الدّلالة [2]، كما أنّه أولى عنايته بالعلاقات الاستّبداليّة بين الأصّوات، فوازن بينها مُعتمدا على تلك السّمات الّتي تميّز إحداها من الأخرى [3].

بالإضافة إلى ذلك فقدّ تطرق إلى أنواع التّضاد الفونولوجي، فتناول التّضاد السالب (Privative opposition)، والتّضاد التّدريجي (Gradual opposition)، والتّضاد المتكافئ (Equipollent opposition)[4] .

ثانيا- ياكوبسن

أحد رواد مدرسة براغ. يُعرّف الفونيم بأنّه صوت ذو قيمة خلافيّة ؛ أي أنّها تؤدي إلى اختلاف في المعنى. إنّ تصور **ياكوبسن** للقيّم الخلافيّة هو الّذي أوحى إليه بنظرية (السّمات المتمايزة Distinitive features)، وقد أصبحت هذه النّظرية من المعالم الرئيسيّة في التّحليل الفونولوجي، وتقوم هذه النّظريّة على أساس مؤداه أنّ ثمّة تطابقا بين أكثر السّمات في الأصّوات المتناظرة، وأنّ ثمّة اختلاف إلاّ في صفة واحدة[5]؛ لذا استخدم علامة (+) للدّلالة على وجود السمة ، و(-) للدّلالة على عدمها.

1 أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور ،مس، ص 143.
2 ره. روبنز، موجز تاريخ علم اللّغة، في الغرب، ترجمة أحمد عوض، (دط)، الكويت، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978، ص 295.
3 محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، (ط.1) ، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنيّة، 2006، ص76.
4 أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور،مس، ص 144.
5 سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، (ط.1)، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2005، ص 72.

ومن أهمّ المصطلحات المرتبطة بهذه النّظريّة أنواع التّناظر[1]:

التّناظر المُميّز(Distinctive).

التّناظر المتدرج (Gradual).

التّناظر المتكافئ (Equivalent).

وقد بنى تصوّره للملامح المميّزة على الجمع بين رأي مدرسة براغ، والمدرسة الأمريكيّة ؛ إذ بلوره بعد الحرب العالميّة الثّانيّة وسماه: (The identification of distinctive feature)[2]؛ وبالتّالي يكون **ياكوبسن** قد تجاوز أفكار زملائه من مدرسة براغ، واستحدث مصطلحات جديدة .

ثالثا– أندري مارتيني

يُعتبر **أندري مارتيني** من أبرز المُنظّرين في ميدان الصّوتيات الوظيفيّة الزّمانيّة (Diachronique phonologie)، يهدف من وراء نظريته إلى تفسير تطوّر اللّغة. والملاحظ أنّه استخدم لتحقيق هذا الهدف مصطلحات بسيطة[3]، وهذا رغبة في تيّسير فهم نظريته، وتوضيح أفكاره وأرائه.

ومن أهمّ المصطلحات الّتي استخدمها أندري مارتيني التّقطيع المُزدوج والّذي يتم على مستويين : التّقطيع الأولي والّذي يتكون من المونيمات (Monème)، والتّقطيع الثّانوي والّذي يُمثل الفونيمات (Phonème)، وهذا الأخير يمنح اللّغة القدرة على التّعبير اللامتناهي من الأفكار، والمعاني المُجردة، وهذا ما أسّس لمفهوم الاقتصاد اللّغويّ (l'économique l'linguistique)[4]، وهو من أهمّ المصطلحات الّتي أتى بها **أندري مارتيني**؛ إذ أنّ الإنسان يميل إلى الاختصار والاقتصاد في الجهد أثناء عمليّة النّطق.

---

1 سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج ،مس، ص 72.

2 أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية، دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، (ط.1)، اربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2012، ج1، ص 43.

3 أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور،مس، ص 182.

4 شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، (ط.1)، بيروت، لبنان، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، 2004، ص19.

اعتمد في تحليله الفونولوجي على التّميز بين ثلاثة وظائف أساسيّة: الوظيفة التّميزيّة (Distinctive)، والوظيفة الفاصلة (D'émarctive)، والوظيفة التعبيريّة (Expressive)، كما أنّه ربط مفهوم التغير الصّوتيّ بمفهوم المردود الوظيفي (Function yield)، ويدعى كذلك العبء (Function loed)، وهو القدرة على التّميز بين الثنائيات الصغرى[1]. ومنّه ظهرت المبادئ اللّسانيّة الّتي نادت بها حلقة براغ في حُلة جديدة في أعمال **أندري مارتيني**.

رابعا – فِيرْث

رائد المدرسة الإنجليزيّة، اعتنى بالصوتيات الوظيفيّة (Phonology) من خلال مقاربتين هما: مقاربة الأنظمة المتعدّدة (Physystenic approch)، ومقاربة الصّوتيات الوظيفيّة الفوق قطعية؛ فأمّا الأولى فقد عارض فيها فكرة إقامة نظام واحد من الفونيمات لوصف اللّغة البشريّة؛ أمّا في الثّانيّة فإنّ المصّطلح (Prosody) يحمل معنيين: علم العروض؛ ومفهوم الفوق قطعية ويشمل ظواهر مختلفة: النّبر (Stress)، الفاصل (Juncture)، النّغم (Pitch)، التّنغيم (Intonation)[2].

ولقد أطلق **فِيرْثْ** على الفونيمات الثّانويّة مصطلح (Prosodic feature)، (الظواهر التطريزية). ونجد أنّه قد وسّع من دائرة هذا المصطلح وطبّقها على ظواهر أخرى تتعلق ببنيّة المنطوق كالتأنيف (Nasalatyation)، و التغوير (Platalization)، والتشّفيه (Lalialization)[3]؛ لذا يرى **كمال بشر** أنّه من الخطأ والتجاوز إطلاق بعضهم مصطلح (Prosodic) على ما عناه الآخرون الفونيمات الثّانويّة؛ لأنّه مصطلح واسع يشمل الظواهر التّركيبيّة وغير التّركيبيّة.

1 أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور،مس، ص 154.
2م ن، ص 182.
3 كمال بشر، علم الأصوات، (دط)، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 498-499.

وقد عمّق **فِيرْث** في أبعاد منهجه حتى انتهى به الأمر إلى تشكيل نظام أو فرع من الفونولوجيا أطلق عليها مصطلح (Prosodic phonology) والّذي يتطلب مجموعة مختلفة من المصطلحات، وطريقة مختلفة من التّحليل الّذي يُدّعى التّحليل البروسودي والّذي يقوم على نمطين: فونيمات قطعية (Superegmental phoneme) ويطلق عليه أيضًا البروسوديم (Prosodeme)[1]. و هو مصطلح أثار ثورة كبيرة في مجال الفونولوجيا.

خامسا- تشومسكي

لقد اعتمد **تشومسكي** في بناء صرح نظريته على استقطاب العديد من القضايا والمفاهيم النّظريّة، فقد أخذ مفهوم الكليّات اللّغويّة من أبحاث مدرسة **بول رويال**، و أخذ أفكار الصّورنة والتجريد من الأبحاث الرياضيّة، كما أخذ عن Hombolat مظهر القدرة (Comptence)، وعن **سابير** المظهر الإبداعي للغة، وعن **هيلمسلاف** مفهوم الافتراضيّة[2].

لقد ميّز **تشومسكي** بين ثنائتين: الأولى الكفاءة والأداء والّتي تكون على مستوى الأداء؛ أمّا الثّانيّة فهي: البنيّة السّطحيّة، والبنيّة العميقة، ليقر بوجود تمثلين: فونولوجي وفونتيكي؛ أمّا الأول فيسمى: البنيّة التحتيّة، ويُعدّ مستوى مجرد مؤلف من قطع وحدود مرتبة ترتيبا خطيّا[3].

و من المصطلحات الّتي استخدمها في نظريته التّوليديّة التحويليّة: المكوِّن التّركيبي، المكوِّن الدّلالي، المكوِّن الفونولوجي الّذي يتأسس عليها قانون توليد الجمل[4].

1 ره. روبنز، موجز تاريخ علم اللّغة (**في الغرب**)،مس، ص 320.

2 مصطفى بوعناني، في الصوتيات الغربية، أبعاد التصنيف الفونتيكي ونماذج التنظير الفونولوجي، (دط)، اربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2010، ص20.

3 هاري فان درها لست، نورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ترجمة مبارك حنون، أحمد العلوي، (ط.1)، منشورات سل، 1992، ص13.

4 مصطفى بوعناني، في الصوتيات الغربية : أبعاد التصنيف الفونتيكي ونماذج التنظير الفونولوجي، م س، ص21.

ومن الجدير بالذكر أنّ **تشومسكي** في تصنيفه للملامح الصّوتيّة اعتمد على معايير فسيولوجية ونطقية، واقترح لائحة بما يناهز ثلاثين ملمحا[1]. وذلك على خلاف **ياكوبسن** الّذي اعتمد فيها على معايير نطقية فحسب.

سادسا – كلود سميث

أحد أهمّ منظري النّظريّة الفونولوجيا المستقلة القطع، والفونولوجيا العروضيّة، أعاد تكيّيف الأدوات النّظريّة الّتي اقترحها **تشومسكي** و**هال** في النسق، فتم استبدال التصّور الخطي بتصور متعدد الخطوط، و الّذي يصطلح عليه تمثيل المتعدد الطبقات الّذي يعترف بغنى البنى الفونولوجيا[2].

و بناء على هذا غيّر **كلود سميث** العديد من المفاهيم، والمصطلحات السابقة منّها: قوالب الملامح الثنائيّة عوّضه بمصطلح هندسة الملامح؛ أي الاعتماد على بنيّة هرمية الملامح، و ذلك من خلال تجميع الملامح ذات الخصّوصيات المشتركة في عجرات أساسيّة[3].

كذلك غُيرت إواليّة قواعد الصّورنة الخطيّة، بإواليّة القيود (Constraits)، هذا المصّطلح الّذي يحيل على ثلاثة أنواع من أشكال التّقنين هي: الشروط (Condition)، المبادئ (Principales)، البراميترات (Paramètre)، كما أنّها استبدلت التمثيل الأحادي المستوى بتمثيل متعدد المستويات، ومن ثّم الاعتراف بوحدات فونولوجيا تمّ إهمالها في تحليل الفونولوجيا التّوليديّة التّحويليّة مثل: المقطع، التفعيلة، الكلمة الفونولوجيّة ...[4]. لقد شّهدت الفونولوجيا في عهده تحوّلاً كبيراً سواء في المفاهيم أم المصطلحات.

1 مصطفى بوعناني، في الصوتيات الغربية : أبعاد التصنيف الفونتيكي ونماذج التنظير الفونولوجي، م س، ص164- 165.
2 هاري فان درها لست، نورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، م س، ص17.
3 مصطفى بوعناني، في الصوتيات الغربية : أبعاد التصنيف الفونتيكي ونماذج التنظير الفونولوجي ، م س، ص215.
4م ن،مس، ص212.

سابعا- بين مصطلحي فونولوجيا وفونتيك

لقد استعمل **دي سوسير** مصطلح (Phonétique) للدّلالة على ذلك الفرع من العلم التاريخيّ، وعدّه جزءا من اللّغة، في حين حدد مجال (Phonologique) بدراسة العمليّة الميكانيكيّة للنطق وعدّه علماً مساعداً يختص بالكلام [1].

أمّا مدرسة براغ فقد استعملت مصطلح (Phonology) عكس ما استعمله **دي سوسير** فهي تريد به ذلك الفرع من اللّغة الّذي يعالج الظواهر الصّوتيّة من ناحية وظيفتها اللّغويّة؛ لذا أخرج تروبسكوي (Phonetics) من دائرة علم اللّغة[2].

أمّا علماء اللّغة الأمريكيون فقد استخدموا مصطلح (Phonology) في معنى تاريخ الأصّوات؛ أي دراسة التّغيرات والتّحولات الّتي تحدث في أصوات اللّغة نتيجة تطورها؛ أمّا مصطلح (Phonetics) فقد اُستعمل في معنى العلم الّذي يدرس ويحلل ويصنف الأصّوات دون إشارة إلى تطورها؛ بمعنى آخر(Phonology) تعني الدّراسة التّاريخيّة للتّغيرات الصّوتيّة؛ بينما (Phonetics) وصف الأصّوات عند نقطة معينة من الزمن[3].

وأندري مارتيني استخدم مصطلح (Phonematics)، كما استعمله **هيلمسلاف**، وهذا الأخير حاول بصورة قاطعة الفصل بين المجالات الثلاث: (Phonology)، و(Phonetics)، و(Phonematics)[4].

نلاحظ تردد هذين المصّطلحين في مجال الدّراسات الصّوتيّة، وعدم اتفاق اللّغويين الغربيين على مدلوليهما، ولعلّ هذا ما جعل الباحثين العرب لا يتفقون على مقابل لهما في اللّغة العربيّة.

1 فرديناد دي سوسير، علم اللّغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطلبي، (ط.3)، بغداد، دار الأفاق العربيّة، 1985، ص51.
2 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغوي، (دط)، القاهرة، عالم الكتب،1997، ص 66.
3م ن، ص66.
4 ماريوباي، أسس علم اللّغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، (ط.8)، القاهرة، عالم الكتب، 1998، ص48.

ثامنا- في مصطلح الفونيم

لقد أحدث مفهوم الفونيم ثورة فكريّة في تاريخ الفونولوجيا، ولكنّه استخدم بمفاهيم متعدّدة بحسب اتجاه كل مدرسة في الدّرس اللّساني.

فسوسير استخدم الكلمة الفرنسيّة (Phonème) بمعنى الصّوت اللّغويّ بوصفه واقعة صوتيّة؛ أمّا **دانيل جونز** فنظر إليه باعتباره وجودا نفسيًّا، وأطلق على تنوعاته تسميّه أعضاء (Membres)، أو الفونات (Allophones)، أو تنوعات مشروطة (Variants condition)[1].

أمّا **سابير** فيرى أنّ الفونيم بنيّة ذهنيّة ذات وجود عقلي مثالي تتأتى مثاليته في كونه نموذجًا غير منطوق؛ أمّا ما ينطق أو يسمع إنّما هو صور متعدّدة وتنوعات ألفونية والّذي يعود له الفضل في التّميز بين الفون أو الصّوت و الفونيم، هو العالم البولندي **بودوان دي كورتيناي** الّذي استخدم الكلمة الروسيّة (Fonema) استخداما فنيا والّذي توصل إليها في الوقت نفسه مع **سويت** على الرغم من عدم اتصالهما[2].

لكن التّطور المهمّ كان في مدرسة براغ الّتي نظرت إليه على أساس الوظيفة، فكان أنّ ميّزوا بين نوعين من الأصّوات؛ أصوات تؤدي إلى تغيير المعنى وتسمى: فونيمات، وأخرى لا تغيره فتسمى: ألفونات أو متغيرات صوتيّة[3].

وقد أدى النّظر في التّنوعات الألفونيّة إلى ظهور مصطلح التّوزيع التّكاملي (Complementry distribution)، ومن خلال البحث في طبيعتها أوجد مصطلح التّنوعات الحرة (Free variation)[4].

---

1 ره. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (**في الغرب**)، م**س**، ص292.

2م ن، ص292.

3 هاري فان درها لست، نورفال سميث، **الفونولوجيا** التوليدية الحديثة، م**س**،ص5.

4 سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، م س، ص69-70.

II- المصطلحات الفونولوجيّة في الدّراسات العربيّة

أولا – المصّطلحات الفونولوجيّة في المؤلفات العربيّة القديمة

لقد اهتم العلماء القدماء بدراسة أصوات اللّغة العربيّة في وقت مبكر، وتجلت معالم هذه الدّراسة في عصر **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، ثمّ تلاه تلميذه **سيبويه** الّذي ألف كتابه الكتاب، درس فيه أصوات العربيّة والظواهر الصّوتيّة ، وتبعه من جاء من بعده من اللّغويين أهمّهم **ابن جنّي** الّذي أفرد له مؤلفا خاصّا بالأصّوات أسماه سر صناعة الإعراب، كما أنّ علماء التّجويد والقراءات و الصّرف تنبهوا إلى الدّراسات الصّوتيّة، فحوت كتبهم مصطلحات صوتيّة كثيرة.

1- الصّوت: وقد جاء في رسالة **ابن سينا** أسباب حدوث الحروف: « الصوت سببه القريب تموج الهواء دفعه بقوة وبسرعة من أي سبب كان»[1]؛ حيث نجده ربط الصوت بالجانب الفيزيائي وجعل سببه تموج الهواء، وهذا ما ينطبق على الأبحاث الصّوتيّة الحديثة.

أمّا **ابِنْ جِنّي** فعّرفه بقوله: « الصّوت عرض يخرج مع النّفس مستطيلا متصلا حتّى يعرض له في الحلق والفم والشفتين، مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ويسمى المقطع أينما عُرض له حرفا »[2]. نلاحظ أنّ **ابْنْ جِنّي** جعل المصّطلحات (الحرف، المقطع، الصّوت) كلّها مترادفة.

والملاحظ أنّ القدماء قد استخدموا هذا المصطلح استخداما عاما، وليست بالمعنى الحديث فكلمة « الصّوت في كتب علماء العربيّة قديما لم تكن دالة على الصّوت اللّغوي كما هو المعروف الآن، بل إنّ كتب المحدثين حتّى يومنا هذا لم تصطلح على لفظ الصّوت للدّلالة على الصّوت

1 أبو علي حسين بن عبد الله بن الحسن بن علي ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان، يحيى مير علم، تقديم ومراجعة شاكر الفحام، أحمد راتب النفاخ، (دط)، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، 1982،ص6.

2 أبو الفتح عثمان ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق ودراسة حسن هنداوي، (دط)، (د.ت)، ص6.

اللّغويّ بل تستعمل الحرف»[1]. ونجد من بينهم الدكتور **تمام حسَّان**.

أمّا مصطلح الصّامت فقد استعمله **ابن سينا** في رسالته أسباب حدوث الحرف[2]. هذا يؤكد على أنّ المصطلح الشائع اليوم عند المحدثين له جذور في الدّراسات العربيّة القديمة.

2- الحركات

عُرِف هذا المصطلح عند **أبي الأسود الدؤلي** (النّص السابق)، واستعمله **سيبويه** في قوله: « فأحسن ما يكون الإدْغَام في المُتَحَرِكْين...»[3]، والملاحظ على القدماء جَعْلهم الحركات أقل أهميّة من الحروف، وأنّها زائدة عليها، يتضح هذا من قول الخليل: « ...زوائدهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»، يتضح أنّ الحركة يؤتى بها من أجل وصل الكلام.

وما تجدر الإشارة إليه أنّ القدماء عدُّوا الصّوائت الطويلة (الواو، الياء، الف) حروفا؛ أي صوامت، ويتجلى ذلك من خلال استعمال **ابْنْ جِنِّي** مصطلح حروف المدّ واللّين في قوله: « إنّ الحركات أبعاض حروف المد واللّين»[4]. لكنّه استطاع أنّ يميّز بين الحركات القصيرة، والطويلة وأدرك أنّ الياء ناشئة عن الكسرة...و من ثَمَ فإنّه أشار إلى الفارق الكمّي بينهما.

أمّا **ابن سينا** فقد استخدم مصطلح المصّوتات[5]، في كتابه أسباب حدوث الحرف، ومصطلح المصّوتة ورد عن **ابْنْ جِنِّي** في الخصائص حيث يقول: «...فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصّوتة قبله ثّم تماديت بهن نحوه طُلن، وَشِعنَ في الصّوت»[6]. وفي هذا القول إشارة إلى الحركات القصار (الفتحة، الضمة، الكسرة).

1 عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي الدّراسات العربيّة، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، 1998، ص21
2 ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، مس، ص124.
3 أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، (ط.2)، قاهرة، الرياض، مكتبة الخانجي، دار الرفاعي، 1982، ج 4، ص437.
4 ابن جني، سر صناعة الإعراب، مس، ص18.
5 ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، م س، ص126.
6 أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (دط)، دار الكتب المصرية، (دت)، ج.3، ص125.

أمّا مصطلح أصوات العلة، فقد استخدمه علماء التجويد استخداما صرفيّا بحتا، يشير إلى كثرة الانقلاب، والتّغيير في هذه الأصّوات الأربعة: الهمزة، والألف، والواو، والباء[1]. فقد أضاف علماء التجويد حرف الهمزة على خلاف العلماء السابقين.

3- الإبدال

مصدر الفعل أبدل بمعنى غيّر، وكذلك بدّل؛ بمعنى تغيّر، وبدّل الشيء غيره، والإبدال في الحروف الصحيحة والمعتلة، ويختلف عن الإعلال بأنّ الإعلال هو وقوع التّغير في أحرف العلّة فقط[2].

إنّ بداية دراسة هذه الظّاهرة كانت مع **الخليل** يقول: «...و كذلك اضطجع وأصل هذه الطاء، تاء، ولكنّهم استقبحوا أنّ يقولوا: اضتجع»[3]. و هو هنا يشير إلى إبدال تاء الافتعال طاء والّتي أحس فيها القدماء بالثقل نتيجة الانتقال من الصّوت المطبق إلى المرقق.

أمّا **سيبويه** فقد استخدم مصطلحات الموضع، القلب، التقليب « وهي ليست من باب المصطلح الفني بل هي من ألفاظ وصفية سبقت لبيان ظواهر الإبدال، ولم يخرج من هذا المصطلح من جاء من بعد سيبويه»[4]. كما أنّه استعمل مشتقاتها مثل: أبدلت، بدل...

1 إبراهيم عبود السامرائي، المصّطلحات الصّوتية بين القدماء والمحدثين، (ط.1)، عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2011، ص340-341.

2 رشيد عبد الرحمن لعبيدي، معجم الصّوتيات، (ط.1)، العراق، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية، 2007، ص13.

3 الخليل أحمد الفراهيدي، العين، م س، ج.1، ص212.

4 إبراهيم عبود السامرائي، المصّطلحات الصّوتية بين القدماء والمحدثين، م س، ص264.

4- الإعلال

هو تغير حرف العلة للتخفيف، والإعلال مبانية كلية، لأنّه تغير حرف العلة، وبين الإعلال والإبدال عموم، و خصوص[1].

لقد حظيت ظاهرة الإعلال في اللّغة العربيّة بعناية العلماء قديما؛ فقد أفردوها بأبواب خاصّة عالجوا فيها ألألفاظ المعتلة فحدّدوا الظّاهرة، وبيّنوا طرائق الإعلال وأسبابه، فتحدثوا عن أنواع الإعلال، ووضعوا لكل نوع منّها مصطلحا يدل عليه يقول **الإستربادي**: « إنّ لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة أي الألف، والواو، والياء، بالقلب، أو الحذف، أو الإسكان، ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة: الإعلال »[2]. ولم يختلف القدماء في استخدام هذا المصطلح، وإنّما بقى مستقرًا في الدّراسات الصّرفيّة.

5- القلب المكاني

هو تبادل مكاني يحدث بين الأصوات في السلسلة الكلاميّة، وهو ظاهرة صوتية لا تخرج من دائرة التّقديم، والتّأخير في الحدث الصّوتيّ[3]. و أول من استخدم لفظ قلب هو **الخليل بن أحمد**، وكذلك استخدم لفظ مقلوب، وهو من مشتقات القلب للتعبير عن القلب المكاني[4]. وهو ما نجده أيضا عند **سيبويه** الّذي أعطى أمثلة عليه لتوضيح هذا النّوع من التّغيير.

1 علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، التصدير, القاهرة، (دط)، 2004، ص29.

2 إبراهيم عبود السامرائي، المصّطلحات الصّوتية بين القدماء والمحدثين، م س، ص387- 388.

3 ماريو باي، أسس علم اللّغة، ترجمة أحمد مختار عمر، م س، ص149.

4 إبراهيم عبود السامرائي، المصّطلحات الصّوتية بين القدماء والمحدثين، م س، ص276.

6- الإدّغام

وهو « إدخال شيء في شيء، يقال أدغمت اللجام في فم الدابة؛ أي أدخلته في فيها...»[1]، وهو من أبرز الظّواهر الصّوتيّة الّتي أولّاها القدماء عناية فائقة، فألّفوا فيها كتب، وعقدوا لها أبواباً قي مؤلفاتهم.

وأوّل من استخدم هذا المصطلح هو **الخليل بن أحمد الفراهيدي** الّذي يعود إليه الفضل في وضع الكثير من المصطلحات؛ حيث يقول: « اعلم أنّ الرّاء في اقشعر واسبكرّ، هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى، والتشديد علامة الإدّغام»[2]. نلاحظ أنّه جعل التشديد هو علامة الإدّغام.

أمّا تلميذه **سيبويه** فقد تحدث عن نوعين من الإدّغام هما:المثلين ، والمتقاربين في باب "هذا باب التضعيف"[3]؛ حيث خصّص في نهاية كتابه ثلاثة أبواب لدراسة موضوع الإدّغام بأنواعه المختلفة.

أمّا **ابن جنّي** فكان أكثر دقة وتوضيحا لمفهوم الإدّغام، باستخدامه مصطلحين: الإدّغام الصغير؛ ويريد به تقريب الحرف من الحرف وإدنؤه منّه قليلا من غير إدغام يكون هناك، والإدّغام الكبير والّذي يطلق عليه علماء التجويد اسم الإدّغام الصغير؛ وهو الّذي يقلب فيه الصوت إلى مثل الصوت الّذي يليه ويدغم فيه[4]، إنّ الملاحظ غلى مفهوم الإدّغام الصغير عند **ابن جنّي** يُعدّ نوعا من أنواع التّماثل الصّوتيّ، ومفهوم الإدّغام الكبير يتطابق مع المصطلح الحديث المماثلة.

1 أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش بن أبي السرايا، شرح المفصل، (دط)، بيروت، عالم الكتب،ج 10، (د.ت)، ص121.
2 الخليل أحمد الفراهيدي، العين، م س، ج.1، ص121.
3 سيبويه، الكتاب، مس، ج. 4، ص417.
4 ابن جني، الخصّائص،مس، ص143.

ثانيا– المصطلحات الفونولوجية في الدّراسات العربيّة الحديثة

قمنا بالبحث عن مجموعة من المصطلحات، وعن كيفية وضعها من أجل الوقوف على مدى الاضطراب الحاصل في وضعها، من خلال التركيز على المعاجم المهتمة بالمصطلحات اللّغويّة.

بدأت هذه المعاجم بالظهور في النّصف الثّاني من القرن العشرين « و كانت طرق الوضع قد اتبعت مسارين تجلى الأول في وضع معاجم أو قواميس تعنى بترجمة المصّطلح اللّساني، وتجلى الثّاني في وضع فهارس أو كشوف تُذيّل بها الكتب، والبحوث »[1]. مثلما فعل **محمود السعران** في كتابه علم اللّغة، وآخرون... .

و بداية مع مصطلح هذا العلم (Phonology) والّذي يُعرّفه **لعبيدي** في معجمه: « هو علم يدرس وظيفة الوحدة الصّوتيّة في داخل السلسلة الكلاميّة، وتفاعل بعضها مع بعض، وتأثير بعضها ببعض »[2]. و قد أُطلق عليه علم الصّوت الوظيفي، وكذا علم توزيع الأصّوات، وهذه التّرجمة الأخيرة فيها نوع من القصور؛ حيث حُصر هذا العلم بوظيفة واحدة وهو توزيع الأصّوات وهذا ما يناقض تعريفه للعلم.

أمّا **الخولي** فقد أطلق عليه مصطلح علم الأصّوات النّظامي؛ أمّا الدّراسة الفسيولوجية للأصّوات فقد وضع لها مصطلح علم الأصّوات الوظائفي[3].

من الملاحظ على معجمي **الخولي** و**لعبيدي**، أنّهما لم يضعا مقابلا أجنبيًا إزاء المصّطلحات العربيّة، حتى يتسنى للقارئ أو المطلع معرفة اللّغة الّتي أخذت منّها هذه التّرجمات ما إذا كانت فرنسية أم إنجليزية، وكما رأينا في المبحث الأول مدى تعدد المدارس، والاتجاهات

1 خليفة الميساوي،المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، م س، ص116.
2 رشيد عبد الرحمن لعبيدي، معجم الصّوتيات، م س، ص125.
3 محمد علي الخولي، معجم علم الأصّوات، (ط.1)، الملز، مطابع الفرزدق التجارية، 1982، ص115-116.

الفونولوجيّة، وتعدد مصطلحاتها، وهذا ما يسوغ ترجمة **محمد علي الخولي** مصطلح (Phonology) بعلم الفونيمات. وهي ترجمة مأخوذة من المصّطلح الأمريكي (Phonematics) والّذي ترجمه **مبارك مبارك** بالصّوتيات الوظيفي[1].

ولقد اعتمد المعجمان الترتيب الألفبائي، وهذه طريقة المعاجم العامة على الرغم من أنّ عنوان المعجمين يوحي بالتخصّص، واعتماد هذه الطريقة « يفكك البنيتين الفكريّة، واللّفظيّة للحقل الموضوعي ويشتته »[2]؛ يتضح ذلك من خلال تعريف الخولي لمصطلح قطع بأنّه أصغر وحدة صوتية؛ ثمّ يستعمله مرادفا للفونيم القطعي، ثمّ يعلل تسميتها فيقول: « وسُمي قطعيا، لأنّه من الممكن تقطيع الكلام، أو تجزئته إلى قطع صوتية »[3]، فكيف يكون أصغر وحدة صوتية، ثمّ يقبل التقطيع إلى أجزاء؟.

أمّا مصطلح الفوقطعي فيعرّفه بأنّه: « فونيم يصاحب الفونيمات القطعيّة؛ أي الصّوامت و الصّوائت »[4]. نلاحظ أنّه استخدم النّحت؛ فالمصّطلح مكوَّن من الفوق وقطعي، كما أنّه جعل الظّواهر الفوق مقطعيّة فونيما. ونلاحظ أنّه نحت الكثير من المصّطلحات منّها: صامت بيصائتي، قبصامتي...

كما أنّ **علي الخولي** وضع لمصطلح الألفون ثلاث ترجمات هي : متغير صوتي، متغير دوفونيمي، متغير سياقي[5].

كما نجد **رشيد لعبيدي** قد قدَّم تعريفات للمصّطلحات؛ وبالتّالي تخلّص من أسلوب المسارد، فعرّف التنغيم بقوله : « النّغمة والتنغيم تجميل الصّوت، أو تحسينه في القراءة والغناء على لحون

1 مبارك مبارك، معجم المصّطلحات الألسنية (فرنسي، انجليزي، عربي)، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الفكر اللبناني، 1995، ص222.
2 علي القاسمي، مقدمة في علم المصّطلح، مس، ص324.
3 محمد علي الخولي، معجم علم الأصّوات، مس، ص134.
4 م ن، ص133.
5 م ن، ص152.

مختلفة في رفع الصّوت وخفضه... »[1]. ممّا يلاحظ على هذا التّعريف أنّه ينتمي إلى القاموس العام؛ لأنّه يتسم بالدّلالة اللّغويّة العامة لا إلى الدّلالة الخاصّة والتّعريف الدقيق، على الرغم من هذا فإنّ ما يميّز معجمه قلة المصّطلحات المعربة فنجد ألوفون.

إنّ الاضطراب الدّلالي أدى إلى وضع مصطلحات عربيّة مقابل مصطلح واحد. مثل: (Phoneme) الّذي ترجم إلى وحدة صوتيّة وعُرب إلى فونيم، ومثل ذلك أيضا مصطلح المماثلة الّتي ترجمها **مبارك مبارك** بثلاث مفردات (إبدال، مماثلة، إعلال)[2].

والمماثلة بمفهومها الحديث أوسع من المصّطلحين التّراثيين (إبدال، إعلال)، فهما يعتبران نوعا من أنواع المماثلة، وليس هي في حد ذاتها، بالإضافة إلى أنّه جعله من مصطلح المماثلة مقابلا لمصطلحين أجنبين هما : (Assimilation)، و(Adaptation)، وكل هذا أدى « إلى الوقوع مترجميها في كثير من الأخطاء، وتغيير مفاهيمها، وانزلاقات إلى حقول دلالية لا صلة لها بمفاهيمها الّتي وضعها أصحابها الأصليون في لسانهم الأصلي »[3].

من ذلك ترجمة **باكلا** ورفاقه مصطلح (Intermediate vowel) بالصّائت المتوسط، والصّائت المحايد، فالصّائت المتوسط ليس نفسه الصّائت المحايد[4].

وقد أُعتمد في هذا المعجم على المقابلات العربيّة ما أمكن، وإنّ لم يجد يُلجا إلى التّعريب، مع إعطاء شرح موجز عن ذلك المصّطلح، وإنّ اقتضت الضرورة يتم ابتكار مصطلحات جديدة.

ويرى **أحمد مختار عمر** أنّ ما يعيب هذه المعاجم « اكتفاؤها بمجرد ذكر المصّطلح الأجنبيّ، ومقابله العربيّ دون تعرضها لشرح المصّطلح، وتحديد مفهومه، وأنّها قاصرة غير

1 رشيد عبد الرحمن لعبيدي، معجم الصّوتيات، م س، ص201.
2 مبارك مبارك، معجم المصّطلحات الألسنية (فرنسي، انجليزي، عربي)، م س، ص31.
3 خليفة الميساوي،المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، م س، ص119.
4 محمد حسن باكلا وآخرون، معجم علم اللغة الحديث (عربي، انجليزي) (انجليزي، عربي)، (ط.1)، بيروت، مكتبة لبنان، 1983، ص49.

مستوعبة، وأنّها تمثل اجتهادات شخصية لأصحابها، ولا تخضع لمنهجية مضبوطة، وأنّها ينقصها التجديد من آن لآخر»[1]. ومن هنا يأتي دور المجامع، والهيئات الكبرى لتشرف على مثل هذه المشاريع الكبرى في وضع معاجم متخصّصة ومتجددة.

1 أحمد مختار عمر، المصّطلح الألسني العربيّ وضبط المنهجيّة، مجلة عالم الفكر، مج 20،ع 3، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989، ص578.

المبحث الثاني: واقع المصطلح الصّوتيّ في الدّراسات العربيّة

عرفت الصّوتيات عند الغرب تطوراً كبيراً، وتشعبا في فروعها المختلفة من الصّوتيات النّطقيّة إلى الصّوتيات السّمعيّة إلى الآلية الأكوستيكية، والتّجريبيّة، وذلك بفضل تعاون علماء الصّوتيات، ومهندسيّ الصّوت، ومهندسيّ الكهرباء، وعلماء النّفس، والعلماء الفيسيولوجين، حتّى أصبح هناك كتب كثيرة في الصّوتيات تتفاوت في تقنيتها وصعوبة مصطلحاتها. وصار من الصّعب مواكبة هذا التّطور الهائل، فنشأت لدى الكثير من الباحثين الرّغبة في نقل هذه الأبحاث إلى العربيّة بغية الاستفادة منّها، إلاّ أنّ المصطلح الصّوتي وترجمته وقفا عائقا دون تحقيق ذلك. وهذا ما يُبرز قلة الكتب المؤلفة في هذا الميدان(الصّوتيات).

I- مشاكل المصطلح الصّوتيّ في الوطن العربي

أولا – مشكلة التعدّد

تعتبر هذه المشكلة من أكثر المشاكل خطورة على المصطلح، وخير مثال على ذلك: مصطلح (Phoneme) الّذي وُضِع له في العربيّة المقابلات الآتية: فونيم، صوتم، فونيميّة، صوت مجرد، لفظ، لافظ...، وممّا يلاحظ على هذه المقابلات تنوّع طريقة وضعها، بين التّعريب الكامل، والتّعريب الناقص، والتّرجمة الحرفيّة، والتّرجمة الواسعة، والتّفسير [1].

ومن هنا يظهر استعمال أكثر من وسيلة لتوليد المصّطلح، ممّا أفرز كمًّا كبيراً من المترادفات للمصّطلح الواحد، فتحوّل هذا التّنوع للوسائل من نعمة إلى نقمة بسبب « تحكم

1 أحمد مختار عمر، المصّطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، م س، ص16.

الوضع الفردي الاجتهادي وتحوُّله إلى صورة من صور الإقليميّة » [1]. فنجد أنّ كل باحث يتعصب لمصطلحه، ويفضل ما استعمله هو دون الاكتراث لأمر التّوحيد ليتجاوز ذلك إلى التّعصب الإقليمي.

إنّ مشكلة التّعدد في المقابلات العربيّة يُعدّ مظهراً من مظاهر الخلل والإرباك في ترجمة المصطلح الصّوتيّ.

ثانيا – مشكلة التّرجمة

إنّ التّرجمة، بقدر ما لها من شأن ومزيّة في نقل العلوم والمعارف بقدر ما هي أداة اضطراب « فالتّرجمة الفاعلة هي الّتي تنطلق من فهم المصّطلح في اللّغة الأصل، وضبط إطاره النّظري وكثيراً ما أدى الابتعاد عن هذه الأسس في العمل التُّرْجُميُ إلى ما يسمى الاضطراب » [2]. ومثال على ذلك هذا الاضطراب: مصطلح (Prosodeme) الّذي تُرجم إلى : فونيم فوقطعي، سمة فوقطعيّة [3]، وعلم العروض والتطريزية [4]. ممّا يلاحظ على هذه التّرجمات الاضطراب الدّلالي إلى حد الغرابة، في مثل مصطلح التطريزية الّذي يحيل إلى المصطلح التّراثي المرتبط بعلم العروض؛ أمّا مصطلح فوقطعي فيكتنفه الغموض؛ بحيث لا يحيل القارئ إلى معناه، فيقع في إرباك وحيرة، ويعود هذا الاضطراب إلى افتقار أغلبية المترجمين إلى المعرفة اللّغويّة المتخصّصة، فيكون تعاملهم مع المصطلح تعاملاً سطحيًّا دون مراعاة لحمولته المفهوميّة ، ممّا يجعل اجتهاداتهم إشكالا في حد ذاته.

---

1 أحمد محمد قدور، اللّسانيات وأفاق الدّرس اللّغوي، دار الفكر المعاصر، (ط.1) ، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، 2001، ص23.

2 روبحي لخضر، علاقة علم المصطلح بالتّرجمة، مجلة الممارسات اللّغوية، مخبر الممارسات اللّغويّة، جامعة مولود معمري، الجزائر، ع 10، 2012، ص208.

3 محمد علي الخولي، معجم علم الأصوات، مس، ص133.

4 ماري غاري بريور، المصّطلحات المفاتيح في اللّسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، (ط.1)، الجزائر، سيدي بلعباس، 2007، ص72.

ثالثا– الاعتماد على المعاجم العامة

وقد جعل هذا « الكثير من الجهود الاصطلاحيّة ضعيفة الأثر لقلة جدواها العلميّة... ويلاحظ أن معظم ما يوضع من هذا القبيل يحتاج لكي يفهم فهما صحيحا من حيث الدّلالة الاصطلاحيّة إلى مراجعة أصله الأجنبيّ... » [1].

معنى هذا عدم إمكانية فهم المصطلح دون العودة إلى أصله؛ أي أنّ المصّطلح يفقد القدرة على ضبط المعنى وتحديد الدّلالة.

رابعا– الالتباس وعدم الدقة

وهي من المشكلات الّتي طالما عانى منّها المصطلح، وأثّرت في مسيرته تأثيرا كبيراً. ومثال ذلك: عدم التفريق بين المصطلحين الإنجليزيين (Nazalation)، و(Nazality)؛ مع أنّ الأول يعني تسرب الهواء كليًا من الفتحة الفم ، والثّاني يعني تسرب الهواء من الأنف مع استمرار تسربه من الفم ، وكذلك عدم التفريق بين الصوت الطبقي (Valer) ، والمطبق (Velaryed) [2]. وقد يحدث الالتباس – أيضًا – نتيجة توظيف المصطلح التّراثي.

خامسا– مشكلة التّراث

إنّ التّراث العربي غنيُ بالمصطلحات الصّوتيّة، واستخدامها في الدّرس الصّوتيّ الحديث يُثير مشكلة ليس من اليسير حلّها ، وأوضح مثال على ذلك: مصطلح الحرف الّذي لا يتماشى مع الفكر الصّوتيّ الحديث، وكذلك مصطلحات الأصوات الشديدة، والرّخوة، والمتوسطة، فتصنيف القدماء لهذه الأصّوات الثلاثة كان يعتمد على حالة ممر الهواء عند

1 أحمد محمد قدور، اللّسانيات وأفاق الدّرس اللّغوي، م س، ص30-31.
2 أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، م س، ص16.

وضع النّطق؛ بينما المدارس الصّوتيّة الحديثة تقسمها إلى: انفجاريّة (Polsive)، ووقفيّة(Stop)، وتكراريّة (Rolled) [1].

لهذا نرى **عبد السّلام المسدّي** يهاجم إحياء الألفاظ التّراثية بقوله: « وكثيراً ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي ذوي النّظر، فينزعون صوب إحياء اللّفظ واستخدامه في غير معناه المدقق » [2].

إنّ التحذير من مخاطر توظيف المصطلح التّراثي لا يعني الاستغناء عنّه، إنّما لابد من غربلته، وتحديد ما يصلح منّه لاستعماله في مجال الصوتيات، والحرص أثناء استعماله، حتّى لا يتوارى التصور الأوروبيّ الحديث خلف المصطلح العربيّ القديم.

سادسا– ما ينتقل من اللّغة العربيّة من مشكلات تتعلق باللّغات المنقول عنّها

ومثال ذلك مُصْطلَحيْ : (Phonology)، و(Phonetics)، فقد أشار **أحمد مختار عمر** إلى أنّهما اتخذا عدة تفسيرات، فوقع التّباين في مفهوم هذين المصطلحين، لينتقل هذا الاختلاف إلى الدّراسات اللّغويّة العربيّة، فنرى من عرّب (Phonology) إلى: فونولوجيا، وهناك من ترجمه التشكيل الصّوتيّ؛ أمّا (Phonetics) عُرّب كذلك إلى: فونتكس، وترجم إلى: علم الصّوتيات، علم الأصوات [3].

إنّ مشكلة صياغة المصطلح وتعميمه، والاتفاق عليه مشكلة قائمة في جميع اللّغات ومنّها اللّغة العربيّة، فالمصطلح منقول إلى غير البيئة اللّغويّة الّتي وُلد فيها، من خارج نظامها اللّغويّ، ممّا يطرح مشكلات صياغة المقابل العربي.

1 محمد حلمي هليل، المصّطلح الصوتي بين التّرجمة والتّعريب، م س، ص 104.
2 عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصّطلح ، م س، ص55.
3 أحمد مختار عمر، المصّطلح الألسني وضبط المنهجية، م س، ص17.

ونظراً لأهمية هذه القضية وجدنا التّصدي لها كان على مستويين الفردي والجماعي.

II– الجهود اللّسانية لتوحيد المصطلح الصوتيّ

أولا– الجهود الفرديّة

وقد قسمها **مصطفى طاهر الحيادرة** إلى ثلاث مراحل هي كالأتي:

1 – المرحلة الأولى (الرّيادة)

لا شك أنّ مخاض المصطلحات اللّسانيّة قد تجلت معالمه مع الجيل الّذي بادر بالكتابة في هذا العلم باللّغة العربيّة، وروّاده فعلوا ذلك خلال العقدين الخامس والسادس، فكان الدكتور **إبراهيم أنيس** أوّل من تعرض لمناقشة المصطلحات اللّغويّة الأجنبيّة، إذ يُعدُّ كتابه الأصوات اللّغويّة أوّل كتاب عربي في اللّسانيات، حاول فيه تطبيق النّظريّة الغربيّة في وصف أصوات اللّغة العربيّة [1]. ولهذا نجده اعتمد أسلوب التّفسير والإيضاح في قوله: « لأنّ الفوناتيك يعنى بالأصوات الإنسانية شرحًا وتحليلا...و الفونولوجي فيعنى كل العنايّة بأثر الصّوت اللّغويّ... » [2].

ثمّ تتابعت بعد ذلك المؤلفات العربيّة والمترجمة، ففي سنة 1946 عمد **محمد مندور** إلى ترجمة بحث **ماييه** بعنوان علم اللّسان، وفي 1950 نشر **عبد الحميد الدخلاوي**، و**محمد القصاص** ترجمتهما لكتاب **فندريس** اللّغة؛ أمّا **تمام حسَّان** فقد أصدر سنة 1959 ترجمتة لكتاب **لويس** اللّغة والمجتمع، فقد كان منهجه في صياغة المصطلحات واضح المعالم منذ

1 مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصّطلح اللّغويّ، **الكتاب الثالث**، : نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللّغويّ **المعاصر**، (ط.1)، **الأردن، اربد**، عالم الكتب الحديث، 2003، ص100-101.

2 إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، **مس**، ص5.

تصنيفه مناهج البحث في اللّغة، وشأنه في ذلك شأن **كمال بشر** في ترجمته لبحث **ستيفن أولمان** دور الكلمة في اللّغة [1].

2 – المرحلة الثّانيّة

ويمثلها كل من: **محمود السّعران**، و**صالح القرمادي**.

1.2 – محمود السّعران

سعى الدكتور **محمود السعران** من خلال كتابه علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي إلى تبسيط حقائق هذا العلم، وتثبيت المصطلحات وفي هذا يقول: « و كان أول ما راعيته تحقيقاً لهذه الغاية – تبسيط حقائق العلم – إثبات المصطلح الإنجليزي بحرفه، وانتقاء المقابل العربي المقابل له، بحيث لا يوقع في الخطأ أو الاختلاط...و آثرت حيث لا أجد المقابل العربي الملائم، أنّ أستعمل المصطلح الأوروبي...» [2]. فيورد أمثلة على استخدام مصطلح الحرف على (Consonant)، وحركات على (Vowel). عند القدماء والّذي تغير مفهومهما في العصر الحديث.

أمّا ما ميّز عمله فهو تثبيتهُ للمصطلحات في أخر الكتاب، ويشرح بعضها والّتي يراها غير واضحة مثل (Acoustic) [3].

1 عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصّطلح، م س، ص72 -75.
2 محمود السّعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، (ط.2)، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997، ص76.2
3م ن، ص353.

2.2- صالح القرمادي

ويتمثّل مجهوده في ترجمته لكتاب **جان كانتينو** دروس في علم الأصوات العربيّة، ومن الصعوبات الّتي تعرض لها **القرمادي** قلة الألفاظ المصطلحية الموافقة للمفاهيم الصّوتيّة الحديثة، وللتغلب على هذه الإشكالية قام باستقراء النصوص النحويّة العربيّة القديمة[1]، الأمر الّذي جعل الكتاب يخلو من المصطلحات الدخيلة، وبذلك عُدَّ « خطوة متميزة في بلورة المصطلح اللّساني، وخاصّة في مجال الصوتيات من خلال ابتكاره أسلوبا في ترجمة المصطلحات لم نقف عند غيره ويتمثّل في المزج بين الاشتقاق، والتّعريب، والتّوليد المعنوي، في المصطلح الواحد، وقد استفدنا من هذا الأسلوب المبتكر، فأعاننا على تخطي العديد من الصعاب المفهوميّة... »[2].

بالإضافة إلى هذين العَلَمين. نجد كذلك ترجمة **أحمد مختار عمر** لكتاب **ماريوباي** أسس علم اللّغة، وترجمة **عبد الصبور شاهين** كتاب العربيّة الفصحى: دراسة في البناء اللّغويّ **لهنري فليش** وترجمة كتاب **فرديناند دي سوسير** عدة ترجمات.

3- المرحلة الثالثة

و هي مرحلة المعاجم المستقلة، وهي نوعان: عامّة وخاصّة؛ أمّا العامّة فقد جاءت على ثلاثة أنماط[3]:

1 – على شكل ملاحق على نحو ما نجده عند **محمود السعران**، و**أحمد مختار عمر**.

2 – على شكل كتب مستقلة مثل: **محمد رشاد الحمزاوي**، وقاموس اللّسانيات **للمسدّي**.

1 جان كانيتو، دروس في علم الأصّوات العربيّة، م س، ص7.
2 عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصّطلح، م س، ص76.
3 مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصّطلح اللّغوي، (**الكتاب الثالث**)، **م س**، ص100.

3 – على شكل مجموعات نشرت في المجلاّت العلميّة مثل: معجم المصطلح اللّساني **لعبد القادر الفاسي الفهري.**

أمّا الخاصّة: فنجد معجم الدّلائليّة **للتهامي الراجحي الهاشمي،** ومعجم مصطلحات النقد الحديث **لحمادي صمود؛** أمّا المعاجم في المصطلحات اللّغويّة والصّوتيّة نذكر أهمّها:

1.3– معجم المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة لمحمود رشاد الحمزاوي

اعتمد فيه منهجا جديداً في عرض مصطلحاته، فقد استقراها من عدد من الكتب، وثبتها في معجمه، وعرّف بأكثر المصطلحات الواردة فيه، وهو بهذا يُعدُّ محاولة أوليّة في سبيل وضع منهجيّة للمساهمة في التّعريف بأسس اللّسانيات [1].

2.3– معجم علم الأصوات: لمحمد علي الخولي

الّذي كان يجتهد في إيجاد المقابل العربي بدل المعرّب، ليس هذا فحسب؛ بل يشرح المرادف العربي ويضرب له أمثلة، وبذلك انتقلت على يده المصطلحات اللّغويّة من طور العموميّات إلى طور آخر، وهو طور البحث في مصطلحات كل مجال من مجالات علم اللّغة وتخصيصه[2].

ثانيا– الجهود الجماعية

على الرغم من المجهودات الّتي بذلها الباحثون العرب، إلاّ أنّ مشكلة المصطلح بقيت مطروحة وبشدة في الوطن العربي، ممّا استدعى تأسيس هيئات ومجامع لغويّة، حملت

1 محمد حلمي هليل، المصّطلح الصّوتي بين والتّرجمة والتّعريب، م س، ص101.
2 مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصّطلح اللّغوي، (**الكتاب الثالث**)،**مس**، ص114 - 115.

بدورها عبء وضع وتوحيد المصطلحات العلميّة، ولتحقيق هذه الغاية اعتمدت منهجيات ومبادئ علميّة، وأصدرت الكثير من القرارات تكاد تكون مشتركة أهمّها[1]:

1 – الاقتصار على مصطلح واحد للمفهوم العلميّ الواحد.

2 – إيثار الألفاظ المأنوسة.

3 – لا يشتق من المصطلح، إلاّ بقرار هيئة علميّة مختصة لوضع المصطلحات.

4 – تفضيل مصطلحات التراث العربي على المولد.

5 – عند وجود ألفاظ مترادفة في مدلولها ينبغي تحديد الدّلالة العلميّة.

ولتحقيق الاتصال والتواصل بين هذه المجامع ظهر مكتب تنسيق التّعريب[2]، وكان من أبرز أعماله مجلة اللّسان العربي الّتي حوت في صفحاتها العديد من القوائم والمصطلحات.

إنّ ما صدر من المعاجم المتخصصة، إذا ما قارناه بما يصدر في الدول الغربيّة يعتبر قليل ولا يفي بالحاجات، ولا يسد النقص بسبب تدفق المصطلحات الأجنبيّة.

على الرغم من المجهودات الّتي بذلت من طرف المجامع والمؤسسات، وكل ما سُجل في مختلف مؤتمرات التّعريب، وكل ما أُقر من مبادئ وأسس ظلت أزمة المصطلح قائمة، وذلك بسبب غياب الصّيغة الإلزامية للمؤسسات؛ حيث ظلت قراراتها مجرد حبر على ورق

1 مجموعة المصطلحات العلميّة والفنية الّتي أقرها المجمع ضمن مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، الهيئة **العامة لشؤون المطا**بع الأميرية، **مج** 21، 1979، ص1 – 5.

2 أحمد شحلان، جهود مكتب تنسيق التّعريب في قضايا لغة العربيّة خلال ثلاثين سنة، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، ع 44، 1997، ص73.

نتيجة تغليب الجانب النّظريّ على حساب الجانب التّطبيقي. ولتخطي هذه النقائص يقترح **أحمد حسّاني** مجموعة من الاقتراحات[1]:

– التنسيق مع بعض الهيئات كالمنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العالمية (UNESCO).

– استخدام الطرائق الحديثة، واستعانة بما وفرته تكنولوجيات المعلومات.

– وضع إستراتيجية مؤسسة علمياً ومنهجياً، وتفعيل آلياتها لتحوير المعرفة وتحينها في الوعي المعرفي.

– الحرص الشديد على الدقة في التحري والتقصي في وضع معاجم ثنائية وثلاثية، انطلاقا من المعاجم الأحادية تكون أرضية لها.

1 **أحمد حساني**، إشكالية المصطلح اللساني وآليات تحويل المعرفة، قُدمت هذه المداخلة ضمن الندوة الوطنية للترجمة، **الجزائر** (17، 18) **جوان** 2001، ص24 ومابعدها.

الفصل الثاني:

صورة المصطلح الفونولوجي عند أحمد مختار عمر عبد القادر عبد الجليل

المبحث الأول: صورة المصطلح الفونولوجي عند أحمد مختار عمر من خلال كتابه " دراسة الصوت اللّغويّ"

I – إحصاء المصطلحات الفونولوجية الواردة في المدونة

II– تحليل المصطلحات

المبحث الثاني: صورة المصطلح عند عبد القادر عبد الجليل من خلال كتابه" علم الصرف الصوتي"

I – إحصاء المصطلحات الفونولوجية الواردة في المدونة

II– تحليل المصطلحات

المبحث الأول: صورة المصطلح الفونولوجي عند أحمد مختار عمر

اهتمّ **احمد مختار عمر** بالدّراسات الصّوتيّة اهتماما كبيرًا فتحدث عن الأصوات، وما وصلت إليه الدّراسات الصوتيّة الحديثة، حيث نجده خصّص مؤلّفا كاملا عَنْوَنهُ دراسة الصوت اللّغويّ. و من خلاله يمكن أنّ نستشف طريقته في نقل المصطلحات الصوتيّة الحديثة، وكيف تعامل معها، لنصل لأبعاد التوظيف الاصطلاحي عنده، وكذا توجهاته الفكريّة والحضاريّة.

I- إحصاء المصطلحات الفونولوجية الواردة في المدونة

أولا- المصطلحات البسيطة: بلغت المصطلحات البسيطة: 158.

ثانيا- المصطلحات المركبة: بلغت المصطلحات المركبة: 423.

دائرة نسبية تمثل نسبة المصطلحات البسيطة و المركبة.

II- تحليل المصطلحات من الوجهة اللّغويّة.

أولا- المصطلحات المفردة

جدول خاص بتوزيع المصطلحات الواردة في المدونة

المصادر	أسماء الفاعلين	أسماء المفعولين	الصفات المشبهة	الأسماء المؤشبة	أسماء المكان	صيغة التصغير	المعربة
54	13	4	11	23	2	1	35

نلاحظ اعتماده على المصادر بشكل كبير؛ ذلك لأنّ الصادر شيء معنوي، ولذلك أطلق عليه اسم المعني؛ بينما المشتق اسم مادي [1]؛ ولأنّ **أحمد مختار عمر** خصّص ثلث الكتاب للحديث عن نظرية الفونيم، هذه النّظرية كثيرا ما تعتمد على المفاهيم المجردة، والمعطيات الذهنيّة، خاصّة عند الحديث عن الآراء المختلفة الّتي صيغت نظرية الفونيم، وما يتصل به من مصطلحات أخرى.

وأكثر الأوزان والصّيغ استخداما هي: تفعيل، تفاعُل، إفعال، افتعال.

1- تفعيل: وهو أكثر الأوزان المصادر أهمية في تكوين المصطلحات، وتأتي هذه الصّيغة للدّلالة على معاني كثيرة منّها: التّكثير والتّعديّة، والصيرورة [2].

1 عبد الكريم عبد القادر اعقيلان، الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر **والمشتقات**: دراسة تحليلية وصفية، (دط)، دار حليش الزمان، (دت)، ص62.

2 محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح،مس، ص52.

جدول خاص يوضح استخدام صيغة تفعيل في المصطلحات.

المصطلح	تعريفه	المصطلح بالإنجليزية	صفحة
تأنيف	تسريب الهواء من الأنف مع استمرار تسربه من الفم.	Nazalisation	325
تغوير	يعني أنّ يصحب نطق الصوت رفع معظم اللّسان اتجاه الغار.	Platalisation	327
تفخيم (إطباق، تحليق)	ارتفاع مؤخر اللّسان إلى أعلى قليلا في اتجاه الطبق اللّين، وتحركه إلى الحلق قليلا في اتجاه الحائط الخلفي للحلق.	Varalisation Pharyngasat –ion	326
تحييد (إبطال، إخماد)	يعني به إبطال التميز بين أكثر من فونيم في مواقع معينة ، ويترتب عليه اندماج فونيمين فيما يسمى الفونيم الرئيسي.	Neutralisaion	254

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

1 – أنّ هذه الصّيغة قابلها بالمصطلحات المنتهيّة بالاحقتين sa/ tion؛ حيث إنّ إسناد المعاني الوظيفة إلى الزوائد يخرجها من طابع الزّيادة إلى طابع الإلّصاق[1]. وهذا يعتبر تطويع للأوزان خدمة لمعاني المصطلحات.

1 تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، (دط)، المغرب، دار الثقافة، 1994، ص161.

2 – أنّ المصطلحات الثلاثة الأولى اشتقها من أسماء الأعضاء (أنف، غار، حلق).

3 – جعل التفخيم هو الإطباق وهذا غير صحيح؛ لأنّ كل مطبق مفخم، ولكن ليس كل مفخم مطبق.

2– تَفَاعُل: تصاغ من الفعل (تَفَاعَل) للدّلالة على الاشتراك مع المساواة، أو التّماثل، وأيضًا للدلالة على حصول الشيء بين اثنين [1].

التّقارب، التّشابه، التّماثل الصوتيّ: إنّ التماثل الصوتيٌّ يتطلب أنّ تكون الجزئيات محل الاختبار تتقاسم عدد من الملامح الصوتيّة.

3– الأسماء المنسوبة

جدول خاص بالأسماء المنسوبة

المنسوبة للجمع	المنسوبة للمفرد	المنسوبة للمصدر
أسنانيّات	شفتاني	التوائيّة
ترددّيات	ساكني	انفجاريّة
جانبيّات	لثوي	مركزيّة
لمسيّات	نصلي	استمراريّة

وهكذا سَخّر **أحمد مختار عمر** الأسماء المنسوبة لمواجهة الحمولات الدّلاليّة في سياقاتها الاصطلاحية المختلفة.

1 أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، **المفصل**، (دط)، تحقيق محمد الشيرازي، (دت)، ص67.

وكثيرا ما كانت هذه الوسيلة تثير خلافا بين الباحثين والدّارسين، على الرغم من أهميتها، فنرى **محمد عناني** يحذر من مخاطرها « فقد تغري هذه الصّيغة الكثير باشتقاق نسب من كل اسم بمناسبة أو غير مناسبة» [1]، وذلك أنّ الياء تُشكّل قاسما مشتركا بين مفاهيم النّسبة والمصدر الصّناعي، والّتي تتداخل فيما بينها، ويلتبس بعضها في عملية التّوليد الاصطلاحي، ومثال ذلك: مصطلح المجموعة النّفسيّة والّتي تعرّف بأنّها: « تتابع صوتي تحدد بدايته ونهايته طاقة النَفَسْ... » [2]، و المصطلح هنا منسوب إلى التّنفس، إلاّ أنّه يلتبس مع الاسم المنسوب إلى النفْس لذلك يجب وضع قواعد تضبط هذه الآليّة.

جدول خاص بالصّيغ: أسماء الفاعلين، والمفعولين، والمشبهة

أسماء الفاعلين		أسماء المفعولين	الصفة المشبهة	
بادئة	متوتر	مجهور	متضام	خشن
حاد	ناعم	مهموس	منتشر	رزين
خاتمة	صائت	مجموع	محلقة	رفيق
طاقم	صامت	منطوق	مطبقة	طوال
منضبط	ساكن		مغور	قصار
مطقطق	متوسطة			علة

يتضح من خلال الجدول أنّ معظم الصّيغ المشتقة مستقاة من رصيد اللّغة المعجمي؛ حيث يعطينا المصطلح (grave) عكسه (acute)، فارقًا بين المعنى اللّغويّ والمعنى المصطلحي، وكيف أنّ الخلط أدى إلى وضع مصطلح غير موفق بالمعنى اللّغويّ، فقد ترجم

1 مصطفى بوعناني، المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليزي عربي، (ط.3)، القاهرة، مصر، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، 2003 ، ص19.

2 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغوي، مس، ص162.

مصطلح (acute) بحاد، و(grave) بالرزين أو وقور؛ أي أنّه ترجم المعنى اللّغويّ، وليس المعنى المصطلحي على الرغم من أنّه عرّف المصطلح بقوله: « فالساكن المصحوب بترددات عالية مسيطرة يتصف بالحدّة sharp في حين ذلك المصحوب بترددات منخفضة يتصف بالرزانة gravity »[1]، والعربيّة لا تقبل أنّ يتصف الصوت بالرزانة، ومن ثمّ غرابة المصطلح.

ثانيا– المصطلحات المركبة: وهي موزعة كالأتي.

1– المركبات المؤشبة

جدول خاص بالمركبات المؤشبة

فونيم تركيبي	Segmental phoneme
ملمح بروسودي	Prosodic feature
الجزئيات الفونولوجية الصغرى	Phoneme

في هذه الأمثلة نلمح أنّ المصطلحين الأول، والثّاني يتكونان من صفة وموصوف، ففي الأول نقل الموصوف بأحرف عربية وترجم الصفة تركيبي؛ أمّا في الثّاني فترجم الموصوف ملمح، ونقل الصفة بأحرف عربية، ويبدو أنّ اللاحقة (ic) قابلها بياء النّسبة؛ أمّا فيما يخص المصطلح الأخير فهو لا يحقق تكافؤ مورفولوجي مع المصطلح الأجنبيّ.

1 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغوي، مس، ص23.

2- المركبات الوصفيّة والإسناديّة والإضافيّة

جدول خاص بالمركبات الوصفيّة والإسناديّة والإضافيّة

المركبات الوصفيّة	المركبات الإسناديّة	المركبات الإضافيّة
تقارب تدريجيّ تنوعات اختياريّة قدم صوتيّ	لغة تونيّة / لغة نغميّة لغة نبريّة تنوعات الصوتيّة	لغة النّبر الحر جزيئات التركيب الأكثر تجريديّة

وضعنا هذه المصطلحات المركبة في جدول واحد حتى يتبين كيف استعمل **أحمد مختار عمر** عدّة طرق في وضع مصطلح واحد، ممّا أفرز عدّة مُقَابِلات مثال ذلك: لغة نغميّة، لغة تونيّة؛ فالثّاني مصطلح مؤشب، وأغلبية المجامع أجمعت على تفضيل الكلمة العربيّة؛ لذا يمكن الاكتفاء بالمصطلح الأول .

إنّ بعض المصطلحات المركبة وردت على هيئة تعريفات مثل: جزيئات التركيب الأكثر تجريدية ، فهي تعبيريّة أكثر من كونها مصطلحات؛ فلعل ذلك سببه افتقار **أحمد مختار عمر** في بعض الأحيان للمصطلح الدقيق المناسب لكون المرحلة مازالت مرحلة التأسيس للمصطلح اللّساني العربي.

والملاحظ أنّ هذه المصطلحات رغم طبيعتها الموسعة لم يكن فيها أي مركب فعلي وعيا من المؤلف بأنّ وظيفة الفعل تعبيرية لا تعينية؛ لذا تم اللجوء إلى المصطلحات المركبة الّتي تُعد بطابعها التحليلي طريقا إلى توضيح المدلول في انتظار، من يضطلع بوضع مصطلحات مناسبة في سياق تاريخ اللّغة.

وغلبة المصطلحات المركبة على البسيطة يكمن في أنّ كتابه هو محاولة منه لتقريب القارئ العربي من الصوتيات الحديثة؛ لذا راح يشرح المصطلحات، وكذا إبرازها وتعريفها أكثر من مرة؛ ذلك أنّ معظم المصطلحات أجنبية هذا ما تؤكده قائمة المصادر والمراجع.

III- تحليل المصطلحات من الوجهة العلميّة

أولا- مصطلح فونولوجي وفونتكس وإشكالية التلقي

جدول خاص بمصطلحي فونتكس وفونولوجي

Phonology	Phonemics	Phonetics	Phonematics
فونولوجي	فونيمكس	فونتكس	فونيمانكس

لقد ترددت هذه المصطلحات في الدّراسات الصوتيّة، لكن لم يُتفق على مدلول (phonetics)، و(phonology)، **فسوسير** استعمل (phonetics)، للدّلالة على العلم التّاريخي الّذي يحلّل الأحداث والتغيرات ؛ في حين تدرس (phonology) آليّة الكلام؛ أمّا مدرسة براغ اللّغويّة فاستعملتهما عكس استعمال **سوسير**[1]، وتميّزت آراؤها بالفصل التّام بين هذين الفرعين من خلال ربطهما بالثّنائيّة السوسريّة: اللّغة والكلام « فالفوناتيك هي دراسة الصّوت في الكلام بغض النّظر عن وظيفتها؛ أمّا الفونولوجية فهي دراسة الصّوت بوصفه عنصرا في نظام اللّغة... »[2].

في حين لم تفرق المدرسة الإنجليزيّة في بداية نشأتها بين هذين الفرعين؛ فالفوناتيك يعنى بالدّراسة الوصفية للأصوات، والفونولوجيا تعنى بالدّراسة التّاريخيّة لها، لكنها أكّدت

1 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغوي،مس، ص65- 66.
2 فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، (ط.1)، القاهرة، مصر، إتراك لنشر والتوزيع، 2004، ص103.

على العلاقة الوثقى بينهما؛ فالفوناتيك يهتم بجمع المادة الصوتيّة دون التركيز على وظيفتها، والفونولوجيا تُخضع تلك المادة للدّراسة[1].

وقد أشار **أحمد مختار عمر** إلى تداخل هذه المصطلحات الصوتيّة عند أعلامها في الدّراسات الغربيّة، ليصل في النهاية إلى ما أُقِرّ استعماله قائلاً:« أمّا الآن ومعظم اللّغويين – ونحن معهم– يخصّصون مصطلح فونولوجي للدّراسة الّتي تصف وتصنف النّظام الصّوتيّ للّغة معينة...؛ أمّا مصطلح فونيتكس فيقصرونه على دراسة أصوات الكلام مستقلة عن تقابلات نماذجها، وعن تجمعاتها في لغة معينة» [2]، ومنّه يكون قد فرق بين العِلْمَيْن على أساس الثّنائيّة السوسريّة ، فجعل فونولوجي دراسة نظام اللّغة، وفونيتكس لدراسة أصوات الكلام، والموقف ذاته تبنّاه **تمام حسَّان**، إلاّ أنّه آثر ترجمتهما إلى: فونولوجي (التّشكيل الصّوتيّ)، وفونتيكس (علم الأصوات) [3].

أمّا **إبراهيم أنيس** فرأى صعوبة الفصل بينهما؛ لذلك لم يميّز بشكل واضح بين المجالين، وموضوعيهما، ولم يفصل بين الدّراسة الفوناتيكيّة والفونولوجيّة [4].

وفي محاولة نقل هذين المصطلحين الصوتيين لم تكن هناك خطة منهجيّة لتحديد متى نترجم ومتى نعرّب، فقد عرّب **كمال بشر** (phonology) بالفونولوجيا [5].

ويبدو أنّ المعادل العربي غير موحد للمصطلح، وأنّ بعضها يكتنفها الغموض فلا يفهم المقصود من (التّنظيمي، الّتشكيلي)، كما نلمح عدم التّقيد بمبدأ الإيجاز في المصطلحات، فهي تتكون من 3 إلى 4 كلمات مقابل كلمة واحدة في اللّغة الأجنبيّة، وبذلك

1 عبد الحسن عارف، اتجاهات الدراسات المعاصرة في مصر 1932-1985، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013، ص99.
2 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغوي،مس، ص66.
3 تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، (دط)، القاهرة، مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1990، ص111.
4 فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، م س، ص33.
5 كمال بشر،علم الاصوات،مس، ص9.

يصعب النّسب إليها، فكيف ننقل (Phonlogical) في سياق (Phonlogical analyse)، لذلك كان من الأفضل تعريب المصطلح لا ترجمته حتى نستعمله في أشكاله الصرفية المختلفة، وقد تنبّه لذلك **أحمد مختار عمر**، حيث نقل المصطلح كما ينطق في الإنجليزيّة بلا أدنى تغيير حتى يصبح مقبولا في العربيّة.

إنّ أهمّ الإشكالات النّظريّة الّتي تعترض سبيل الباحث هي تداخل المصطلحات وتشعبها، واختلاف مضامينها، ممّا أدى إلى اضطرابات اصطلاحية نلمحها أيضًا في المصطلحات: الفونيم، الألفون، الفون.

يرى **أحمد مختار عمر** أنّ التّصوّرات الأولى لنظرية الفونيم تعود إلى الماضي السحيق، حين اهتدى الإنسان إلى الكتابة الألفبائية، فنجد أنّ الألفبائيّة السنسكرتيّة قد أقيمت على أساس فونيمي، وكذلك الألفبائية الإغريقيّة، وكذلك نظام الكتابة الّذي وضعه الملك الكوري عام 1950م [1].

الملاحظ أنّ **أحمد مختار عمر** يؤصل المصطلحات الغربيّة، ونقول إذا كان الاهتمام بالصوت عند الغرب كان دافعه تعلم الأصوات، وأنّ الجانب المنطوق هو الّذي أوحى بهذه النّظريّة، فإنّ هذا يذكرنا باهتمام العرب بالصّوت واعتمادهم على المشافهة والرواية، وأنّ التأليف الحقيقي ونشوء الدّرس الصّوتي عندهم كان بنزول القران الكريم خوفا عليه من اللحن فارتبط – كذلك – بالأداء وكيفية النّطق.

1 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغوي، مس، ص167-168.

أمّا عن مصطلح الفونيم فهو تكيّيف الكلمة اليونانية (Phonema) الّتي تعني الصوت، وقد اقترحه على الجمعيّة الفرنسيّة، **دوفريش ديرجينيت** بدلا للتعبير الفرنسي (Son du language) الّذي معناه صوت لغويّ[1].

وفي العصر الحديث عرّف تطورا واسعا واتخذ اتجاهات عديدة حتى عند الباحث نفسه، كما سوف نوضحه في الجدول الآتي:

ثانيا– مصطلحات الفون والفونيم والألفون وإشكالية المعادل

جدول خاص يوضح إشكالية المصطلحات: الفونيم، الألفون، الفون.

الفونيم Phoneme	الألفون Allophone	الفون Phone
صوت نموذجي	أعضاء	صوت
أفكار صوتيّة	ألوفون	جزئ
صوت مثالي	تنوعات مشروطة	منطوق
أسرة من الأصوات	أعضاء مساعدة	صوت كلامي
أصغر وحدة صوتيّة	ألوفونات مساعدة	
مفهوم لغويّ	تشعبات	
الأصوات التجريديّة	تنوّع فرع فونيمي	

تعدّدت مقابلات مصطلح الفونيم تِبَعًا لتعدّد زوايا النّظر إليه: العقليّة، الصوتيّة، التجريديّة، اللّغويّة، فكان لكل واحدة منّها تعريفها للفونيم، هذا أدى إلى الكثير من البلبلة

1 مِيلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، (ط. 2)، الهيئة العامة لشؤون مطابع الأميرية، 2000، ص220.

والغموض؛ ممّا صعّب مهمة الإلمام بكل المُقَابِلات نظرا لكثرتها، فإذا كانت هذه المصطلحات تطرح إشكالا في منبعها، وتثير الكثير من الجدل والخلاف لدى الباحثين الغرب، فما بالك إذا انتقلت إلينا.

وحاول **أحمد مختار عمر** التفريق بين هذه المصطلحات الثلاثة؛ بحيث إنّ الصّوت قبل نسبته إلى أسرته؛ أي إلى فونيمه يسمى فون، ولكن بعد تصنيفه ونسبته إلى فونيمه يدعى ألوفون [1].

إنّ التقارب الشديد بين هذه المفاهيم صعّب من مهمة وضع مُقابل مناسب لها؛ ممّا أفرز كما هائلا من المترادفات لا توحي بالمضمون.

وبعيدا عن هذه المُقابلات وضع **رمضان عبد التواب** مصطلح حرف مُقابل الفونيم مفرقا بينه وبين الصّوت بقوله: « فالصّوت هو الّذي نسمعه ونحسه؛ أمّا الحرف فهو ذلك الرمز الكتابي... » [2].

ثالثا- مصطلح الملامح التّميزيّة

إنّ ما يهم العالم الفونولوجي ليس الخصائص الصوتيّة الماديّة بقدر ما تهمه السّمات والصّفات الّتي تميّز الوحدات الصّوتية فيما بينها، وأهمّها الوظيفة المميّزة (Fonction Distinctive).

نشأ هذا المفهوم في حضن حلقة براغ، وارتبط مع فكرة التقابل (Opposition)، حيث تنطلق في هذا الشأن من مقولة **دي سوسير**" ليس في اللّغة إلا الفروق"؛ إذ يرى **تروبسكوي** أنّ فكرة الفرق تستلزم فكرة التقابل، في الدور الأساسي في الفونولوجيا لا يأتي من

1 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغوي، مس، ص304.
2 رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللغوي، (ط.3)، القاهرة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، 1997، ص83 -84.

الوحدات الصّوتيّة بذاتها، ولكن من التقابلات المميّزة؛ ومعنى التقابل أنّه يوجد سمة واحدة تتميّز بها وحدة صوتية دون غيرها من الوحدات، وتُعدّ السّمات المشتركة أساس المقارنة؛ فإذا كان هناك صوتان يمكن استبدال أحدهما بالأخر دون تغير في المعنى، فهما بديلان لوحدة صوتيّة واحدة، وإلاّ فهما صوتان لوحدتان صوتيتان مختلفتان [1].

إنّ تصوّر **تروبسكوي** للتّقابلات سرعان ما أصبحت مع **جاكوبسن** تقابلات ثنائيّة، ولم يقف عند حدود العلاقات الصوتيّة؛ بل طبقها في التّحليل الصّرفي، مميِّزا بين المورفيمات الموسومة، والمورفيمات غير موسومة، وقد عمّمها في اللّسانيات: تزامن/ تعاقب، علاقات سياقيّة/ علاقات جدوليّة، الانتقاء/ التّوليف، فانتقل من الظّواهر اللّغويّة إلا تحليل الظّواهر الأدبيّة والشعريّة[2].

أمّا **هيلمسلاف**، فقد ابتدع منظومة اصطلاحيّة « فالعنصر اللّساني الّذي يجليه الاتصال، لكنه يتحدّد شكلا يذهب إلى تسميته (Glosseme – معلم)...؛ وأمّا معالم التّعبير الّتي تنطبق على التّوالي على السّمات النطّقيّة والصّوتيّة تسمى (Prsodémes) منطوقات فوق مقطعية، و(Céneme) مشترك دلالي يبقى مصطلح (Toxeme – سمة نحوية)...، يقدم تطابقا شكليّا للسّمة التّمييزية أو الملائمة » [3]. و بهذا عرف المصطلح تطوراً و دخل عدة مجالات في الدّراسات الأدبية.

رابعا– مصطلح بروسودي

اشتق هذا المصطلح من اللّفظ الإغريقي (Prosidia)، وهو مصطلح موسيقي يدل أحيانا على ترنيم أغنية في الموسيقى، أو الدّور الغنائي المصاحب. وقد اسْتُعملَ في

1 مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، تاريخها، موضوعها، مفاهيمها، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010، ص268.

2 مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، م س، ص251 -252.

3 أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، (دط)، المركز الثقافي العربي، (دت)، ص47.

الفونولوجيا والفونتيك فوق القطعية، ليدل إجمالا على تنوعات في العلو الموسيقي (Pich)، والارتفاع (Roudness) [1].

ورغم التّطابق المجالي بين مصطلحي (Supragmental)، أو ما يسمى فوق المقطعية (Prosideme)، وجدنا من يساوي بينهما، إلاّ أنّ من الضّروري التّمييز بينهما؛ فالمدرسة البنيويّة الأمريكيّة تسمي الظّواهر التطريزيّة في مقابل القطعيّة، ومصطلح فوق قطعيّة يحيل في الفونولوجيا، والفونتيك على الأثر الصّوتي الّذي يمتد فوق سلسلة الكلام.

تأرجح **أحمد مختار عمر** بين التّعريب والتّرجمة، فترجم الملامح الصّوتيّة الّتي توصف بأنّها بروسودي بموسيقية، وعرّب (Prosodic phoneme)، وعرّب (Prosodic analysis) إلى التّحليل البروسودي[2]، ونجد أنّ بين التّعريب والتّرجمة وقع القارئ في البلبلة الّتي تعيق فهم المقصود.

بعدما عرّف **أحمد مختار عمر** بالمصطلحات الغربيّة حاول تطبيقها على أصوات اللّغة العربيّة.

خامسا– المصطلحات العربيّة والغربيّة

جدول خاص بالفارق بين المصطلحات العربيّة والغربيّة

ثلاث فونيمات للعلل القصيرة	Chort vowels
ثلاث فونيمات للعلل الطويلة	Long vowels
فونيمات لأنصاف العلل	Semi– vowels
سبعة وعشرون فونيما للسواكن	Consonants

1 أحمد البايبي، الظواهر التطريزية في القراءات القرآنية، م س، ص15.
2 أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ،مس، ص242.

نلاحظ في هذه المُقابلات جمعا بين المصطلحات العربيّة القديمة والمُقابلات الأجنبيّة، مع وجود دلالات خاصّة لهذه المصطلحات العربيّة؛ فالعلّة والسّاكن مصطلحان صرفيان؛ أمّا حرف العلّة فهو عند **مكي بن أبي طالب** الهمزة، والألف، والواو، والياء، وقد تدخل الهاء ضمنها...[1].

أمّا السّاكن فهو الحرف المُشكل بالسكون قال **ابن جنّي:** « وسبيلك إذا أردت اعتبار الحرف أنّ تأتي به ساكنا لا متحرك » [2].

وقد أدى هذا إلى خلط كبير بين مدلول المصطلحين التراثيين، والمُقابلات الغربيّة، وعلينا أنّ ننوّه أن **أحمد مختار عمر** استخدم أيضًا مصطلحي صامت وصائت ولكن كمُقابل مصطلحين الإنجليزيين Contoid، Vocoid

وأمّا مصطلح أنصاف العلل، فقد أشار **أحمد مختار عمر** إلى تعدّد مصطلحاتها عند أصحابها وهي: (Demi Vowel)، (Semi Vowel)، (Semi Consonant)، (Vowel–Like)، (Vocalic – Consonant) [3]، ولهذا نلحظ تعدّد هذا المصطلح عند الباحثين العرب* .

ومن الأصوات العربيّة الّتي حاول **أحمد مختار عمر** أنّ يطبق عليها المنهج الغربي، هو صوت اللاّم المفخمة الّذي عدّه فونيما مستقلاّ، في حين عاملها العرب القدماء على أنّها تنوّع أو ألفون. واعتمد في تحليله على طريقة العالم **فرجسون**، وانتهى إلى إمكانيّة اعتبار ظاهرة التفخيم في اللّغة العربيّة سمة مميّزة لنظام العلل، وليس سمة مميّزة لنظام السواكن،

1 عبد المعطي نمر موسى، الأصوات العربيّة المتحولة وعلاقتها بالمعنى، (ط.1)، الأردن، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2014، ص162.
2 ابن جني،سر صناعة الإعراب،مس، ص6.
3 أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ،مس، ص119.
* إبراهيم أنيس، سماها أشباه أصوات اللين، ومحمود السعران سماها أشباه صوائت، وصوائت إنزلاقية.

كما يمكن اعتبارها ملمحًا بروسوديا[1]، فطريقته في هذا التّحليل صنفت في نشاط وصفي بنيوي الّذي ظهر في مصر تحديدا.

كما تحدث عن الفونيمات فوق التركيبيّة منّها: النّبر، التّنغيم، المِفصل، الطول، واعتبر النّبر والتّنغيم ملمحين غير تميزيين في اللّغة العربيّة، وأشار أنّ اللّغويين العرب لم يهتموا بتسجيلها؛ لأنّها تدخل في تغيير المعنى، أو ربما تنبّهوا إليها ولكنهم فسّروها بطريقة أخرى[2].

وعلى الرغم من هذا نجد **أحمد مختار عمر** يعتمد في بعض الأحيان على ما ورد في التراث العربي، وهذا في مصطلح فونيم الطول « و مع ذلك نجد ابن جنّي يفرق بين ثلاثة أنواع من الطول، قصير، وطويل، وأطول، والّذي يهمنا هو القصير في مقابل الطويل ... لأنّه تقابل تمييزي »[3].

ومن المصطلحات التراثيّة الّتي استخدمها الإدّغام مقابلا للمصطلح (Complet assimation) المماثلة الكاملة، والإدّغام في التّراث العربي عرف عدّة تطورات، واكتسب عدّة مفاهيم مع مرور الوقت، فقد استعار **أحمد مختار عمر** المصطلح والمفهوم القديمين ليعبر بهما عن هذا المصطلح الجديد، إلا أنّه جعل الإدّغام نوعين من التأثير: رجعي وتقدمي[4].

كذلك مصطلح القلب الّذي اُستخدم في التّراث العربي في مجالات عديدة[5]، ضيّق **أحمد مختار عمر** من مدلول هذا المصطلح، ليشير به إلى معنى القلب المكاني؛ إذ عرفه:

1 أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، مس، ص 358.
2 م ن، ص362.
3 م ن، ص 362. الهامش
4 م ن، ص388.
5 ينظر عبد الفتاح الحموص، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، عللها، وأدلته، وتفسيراتها، وأنواعها، (ط.1)، بيروت، عمان، دار مؤسسة الرسالة، 1986، ص11 -14.

« تبادل الأصوات المجاورة أماكنها في السلسلة الكلاميّة»، وقابله بمصطلحين أجنبيين هما: (Interversition)، (Methesis) [1].

وأشار أنّ الأول يكون بين فونيمات متجاورة والثّاني يُقصر على حالها كون الفونيمات منفصلة، ولاحظنا أنّه كثيرا ما كان يحيل إلى مثل هذه الفروقات الدّلالية بين المصطلحات المترادفة في الهوامش.

IV- كيفية تعريبه للمصطلحات

أولا- الكلمات

جدول خاص بالمصطلحات المعربة المفردة

مورفوفونيمكس	فونيماتكس	الفونيماتيكية	المورفونيمات
Morphophonemics	Phonematics	-	Morphoneme

وأول ما يلفت الانتباه لهذه المصطلحات أنّها تمتاز بالطول، فلو أننا قطّعناها لوجدناها تتكون من أكثر من 5 مقاطع، وهو الحد الّذي لا يسمح به نظام اللّغة العربيّة، إلاّ في حالة الوقف، وأنّها عُوملت معاملة الكلمة العربيّة؛ حيث أُضيفت للمصطلح الثالث (ال) التعريف، و(يّة)، للدّلالة على العلميّة، و(ات) في المصطلح الأخير.

جدول خاص بالمصطلحات المعربة

سترون	سترونيم	كرونيم
Strone	Stroneme	Chroneme

1 أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ،مس، ص390.

بدأت المصطلحات الأجنبيّة بثلاث صوامت أو صامتين، وهذا ما لا يتحقق في اللّغة العربيّة، ومن هنا يتبين اختلاف النّظام الصّوتيّ للغتين، ممّا يصعّب عمليّة تعريب المصطلحات خاصّة الصوامت، ففي هذه الحالة يلجأ الباحثون إلى إضافة صوائت قصيرة أو طويلة.

ثانيا– الصوامت

1– الصامت (v)

قرر مجمع اللّغة العربيّة نقل هذا الصوت واوًا في العربيّة، وذلك مثلما عرفته اللّغة الفارسيّة والتركيّة، لكن ظلّ هذا القرار متعلق بأسماء الأعلام الأجنبيّة فقط [1].

ولهذا وجدنا **أحمد مختار عمر** ينقله إلى حرف الفاء والّذي لاحظناه أنّه قابله بعدة أحرف أجنبيّة:

Variphon ← فاريفون [2].

Phone ← فون [3].

Fergusone ← فرجسون [4].

والكلمة الأخيرة هي اسم علم؛ حيث أنّ الباحث نادرًا ما كان يُعرب الأسماء الأعلام، وإنّما أبقاه بحروفها الأجنبيّة، وكان بإمكانه استعمال الحرف **(ڤ)** للتفريق بين نطق كل حرف؛ ولعله لا يريد إدخال حروف غربية على اللّغة العربيّة.

1 سلطان بن ناصر بن عبد الله المجيول، نقل المصطلحات اللّسانيّة الاجتماعية إلى العربيّة في المنتصف الثاني من القرن العشرين، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملكسعود، 1427، ص166.
2 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغويّ،مس، ص264.
3م ن، ص204.
4م ن، ص331.

2– الصامت (e)

قرر مجمع اللّغة العربيّة رسم هذا الصائت ألفا ليّنة إذا ورد في وسط الكلمة، أو ينقل بالكسرة الطويلة[1]. و فضل **أحمد مختار عمر** الاختيار الثّاني: Phoneme: فونيم، Toneme: تونيم[2].

3– الصامت (c)

هذا الصامت في اللّغة الأجنبيّة ينطق تارة سينا، وتارة أخرى زايًا عندما يقع بين صائتين. إلاّ أنّ **أحمد مختار عمر** قد نقله في الموضعين بحرف واحد مثل:

Prosodics ⟵ بروسودي [3].

Strone ⟵ سترون [4].

4– الصامت (a)

ينقل هذا الصامت إلى الألف؛ أمّا إذا كان في أول الكلمة تكتب عليه همزة [5]. وكذلك فعل **أحمد مختار عمر**.

Parametttre ⟵ بارامتر [6].

Allotone ⟵ ألوتون (ألتون التون) [7].

الملاحظ أنّ معظم المصطلحات السابقة تتسم بالغرابة، وتحتاج العودة إلى تعريفاتها وسياقاتها حتى تفهم، والتّعريفات يكتنفها الغموض، باعتراف صاحبها **دانيال جونز** الّذي يرى

1 سلطان بن ناصر بن عبد الله المجيول، نقل المصطلحات اللّسانيّة الاجتماعية إلى العربيّة، م س، ص168.
2 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغويّ،مس، ص228.
3م ن، ص193.
4م ن، ص225.
5 سلطان بن ناصر بن عبد الله المجيول، نقل المصطلحات اللّسانيّة الاجتماعية إلى العربيّة، م س، ص167.
6 أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ،مس، ص 252.
7م ن، ص228.

أنّه من الصعب، بل من الاستحالة تحديد تصوّر الفونيم بالنّسبة للتون؛ بحيث يُعرّف الفونيم بأنّه: « عائلة من التونات في لغة تونيّة معينة تستخدم في أغراض لغويّة » [1]، لذلك نلاحظ حضور الشّاهد اللّساني بكثرة في كتاب دراسة الصوت اللّغويّ سواء من اللّغات الأجنبيّة أو العربيّة.

V – نقد وتقويم

كان **أحمد مختار عمر** من بين اللّسانين العرب الرّواد الّذين عادوا من بعثات التكوين بالجامعات الأوروبيّة والأمريكية ، محملين بأفكار جديدة والّتي حاول نقلها إلى البيئة العربيّة، وفي هذا الصدد يقول: « و قد رأيت من الأفضل، والأيسر أنّ أصنف الأراء لا على أساس المناطق الجغرافية أو الأشخاص، وإنّما على أساس التفكير والمنهج... مع اعترفنا باحتواء الكتاب على مادة علميّة لا نجدها في أي كتاب أخر» [2]. و**أحمد مختار عمر** هنا يُقرّ بأنّ مصدر المادة غربي، لكن طريقة ترتيبها من صنيعة، مع العلم أنّه لم يكتف بالنّقل، بل نجده يخوض في النّقاش في بعض القضايا مفسرًا وناقدًا.

كان **أحمد مختار عمر** من الأوائل الّذين احتكوا بالثقافة الغربيّة، وحاولوا نقل المفاهيم المستحدثة، والّتي كما يقول **عبد السّلام المسدّي** تقتحم المجال الذّهني السائد في المجموعة الاجتماعيّة، فبقدر قربها من المتصوَّرات الرائجة في قاموس تلك اللّغة تيسّر على اللّغة استيعابها، وإنّ كانت العكس بلغت في غرابتها الحد الأقصى؛ فهي إذا في مرحلة التّقبل الجملي معنى ومبنى[3]، لذلك اعتمد الباحث طريقة التّعريب بشكل ملفت في صياغة مصطلحاته الّتي اتّسمت بالغموض.

1 أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ،مس ، ص228.
2م ن، ص228.
3 عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، م س، ص51.

استفاد من الطاقات اللّغويّة للغة خاصّة أوزان المصادر، كما أنّه في بعض الأحيان ينقل المفاهيم اللّغويّة إلى المفاهيم العلميّة.

طبق المنهج البنيوي الوصفي في تحليله لأصوات اللّغة العربيّة مستعينا بآراء وطرائق التّحليل الغربيّة.

حاول **أحمد مختار عمر** الحفاظ على أصالة اللّغة العربيّة ونظامها الصّرفي في صوغه للمصطلحات.

حاول أنّ يفرق بين دلالات المصطلحات المتقاربة والمترادفة، بالاعتماد على أسلوب الشرح والتّفسير.

المبحث الثاني: صورة المصطلح الفونولوجي عند عبد القادر عبد الجليل

كثرت الأصوات الّتي تنادي لضرورة التحديث، والتطوير في حقل الدّراسات اللّغويّة من اللّسانيات الحديثة، واللّحاق بركب تطورها، وذلك بتوظيف كل ما هو حديث للارتقاء بما هو تراثي للنهوض به.

ومن ثمّ جاءت فكرة دراسة الصرف العربي في ضوء معطيات علم الأصوات، وقد نادى بها الكثير من الباحثين منّهم: **إبراهيم أنيس، محمود حجازي، عبد الصبور شاهين، هنري فليش...**

ومن أهمّ هذه المحاولات نذكر: كتاب **عبد الصبور شاهين** المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة، وأخرى للدكتور **ديزيره سقال** الصرف وعلم الأصوات، ومن المعاصرين **الطيب البكوش** التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث و**عبد القادر عبد الجليل** علم الصرف الصوتيّ حيث يقول: «... إنّ أي دراسة لا تأخذ بعين الاعتبار الجانب الصوتي كملحظ أساسي تعدّ قاصرة، وغير منتجة، وأنّ كل ما جاءت به بحاجة إلى إعادة الرؤية والبناء والتّحليل »[1]. ومن هنا تبدوا أهمية علم الأصوات في دراسة الصرف العربي.

I- إحصاء المصطلحات الفونولوجية الواردة في المدونة

أولا– المصطلحات البسيطة: بلغت المصطلحات البسيطة: 166.

ثانيا– المصطلحات المركبة: بلغت المصطلحات المركبة: 333.

1 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، (ط.1)، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص145.

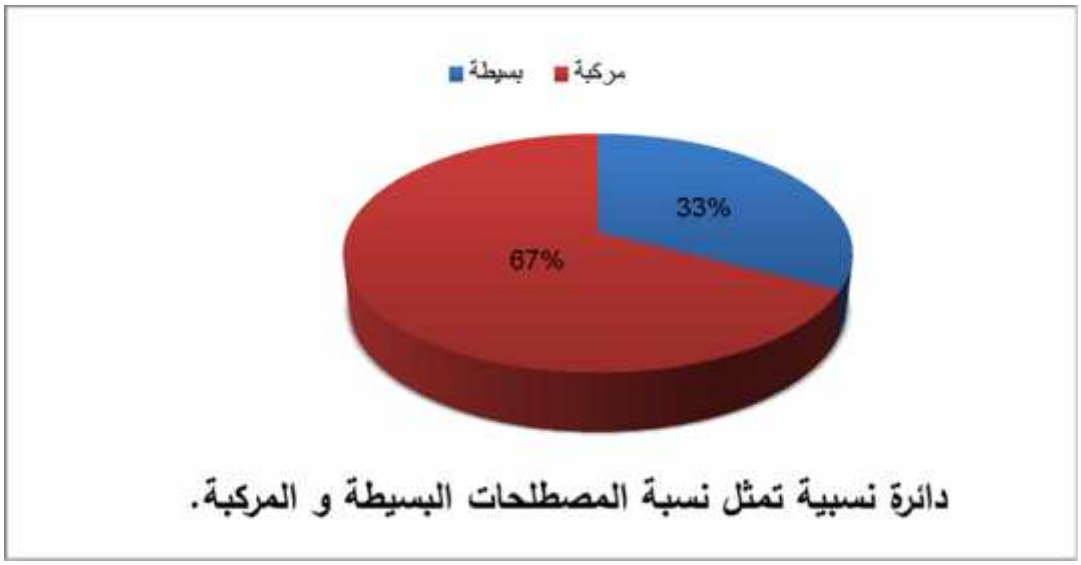

دائرة نسبية تمثل نسبة المصطلحات البسيطة و المركبة.

II- تحليل المصطلحات من الناحية اللّغويّة

أولا- المصطلحات البسيطة

جدول خاص بتوزيع المصطلحات الواردة في المدونة

المصطلحات التراثية		المصطلحات المعربة		المصطلحات الجديدة المبتكرة		
المفردة	المركبة	المفردة	المركبة	المفردة	المركبة	
					إضافية	وصفية
86	79	5	22	60	33	170

من خلال الجدول يتضح أنّ هناك تغييرًا لغويّا في العصر الحديث والّذي يتجلى في تفضيل الكلمة العربيّة على الكلمة المعرّبة، وهذا ما أكده انخفاض نسبة المصطلحات المعرّبة سواء المفردة أو المركبة.

ولعلّ الباحثين العرب بدأوا بتطبيق قرار مجمع اللّغة العربيّة الّذي يَنُصّ على اللجوء إلى الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم.

ومنّه فقد استجاب **عبد القادر عبد الجليل** لتلك الدعوات مفضلا الكلمة العربيّة على المعرّبة [1].

إلاّ أنّ التعبير عن المصطلح بكلمة واحدة فمازال بعيد المنال، وذلك أنّ المصطلحات المركبة بلغت الذروة بنسبة 203 مصطلحا، ومرد ذلك أنّ الباحث بصدد مُسائلة المصطلحات التّراثية، ومحاولة منّه إعطاءها ثوبًا لسانيًا جديدًا، بإزالة ما يكتنفها من غموض ولُبْس، وهذا ما يستدعيه استخدام المصطلحات المركبة، وننوه أنّه من الصعب أيضًا أنّ نُلِم بالمفهوم بكلمة واحدة، ممّا يوجب لفظتين للإحاطة به.

إنّ كتاب علم الصرف الصوتيّ، هو إعادة هيكلة للصرف العربي من منظور جديد يكون أكثر ملائمة مع التّطور العلميّ الحاصل، ومن ثّمَ فنقطة الانطلاق سوف تكون التّراث، والتطرق إليه يستدعي أدوات علميّة منضبطة؛ إذن فالكتاب قراءة جديدة للتراث الصرفي العربي من منظور اللّسانيات، وبالتحديد من نظرية المقاطع الصّوتيّة؛ لهذا فالمصطلحات التراثيّة بلغت نسبة عالية والّتي تعتبر المادة الخام للمدونة.

وعليه فأصول المصطلحات هي التّراث العربي، والمصطلحات المستخدمة كأدوات إجرائية أصولها مستمدة من اللّسانيات عامة، والدّرس الصوتيّ بفروعه خاصّة، إذ يقول **عبد القادر عبد الجليل:** « وسوف نتعامل معها وفق المصطلح اللّساني الحديث، أثناء امتحاننا لمسائلها وقضاياها إلى جانب المصطلح الصرفي العربي القديم... » [2].

1 محمد حسن عبد العزيز، التّعريب في القديم والحديث: **مع معاجم للألفاظ المعربة، (دط)**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1990، ص237.

2 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصرفي، م س، ص16.

1- المصطلحات التّراثيّة

والبداية تكون مع المصطلحات التراثيّة، باعتبارها المادة المؤسِسة للدّراسة، ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الدّرس الصّوتيّ العربي انبثق من أصلين هما: اللّغة ومعارفها، والقراءات القرآنية ووجوهها الصّوتيّة، ومن ثَمّ تعددت اتجاهاته، وأصل هذه الاتجاهات الاتجاه اللّغويّ الّذي ابتدآه **الخليل بن أحمد الفراهيدي** في مقدمة العين، وهو أول معجم أراد به صاحبه جمع ما قيل وما يمكن أنّ يقال من كلام العربي[1].

ثّم صارت بعد ذلك خلاصة الدّرس الصّوتيّ يُفسَر بها وجوه صرفيّة ذات منشأ صوتي كالإدّغام، وهو ما شرعه **سيبويه** في الكتاب، ووسعه **ابن جنّي** من بعده، وصار بعد ذلك دونه في كتب أهل الصرف خاصّة[2].

2- الاشتقاق

أغلب المصطلحات البسيطة الواردة في المدونة تمثلت في أبنية المصادر بأنواعها، ونعزو ذلك إلى المصدر له معاني وظيفية، فالوصف به أقوى من الوصف بالصفة، إذ يشعرك أنّ الموصوف صار في الحقيقة مخلوقًا من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له...[3]، وهذا يتناسب مع المنهج الوصفي الّذي اعتمد **عبد القادر عبد الجليل** في قراءته للتراث العربي، فاللّسانيات اليوم تهتم بدراسة بنية لغة معينة دراسة علميّة قائمة على الوصف ما هو موجود بالفعل بعيدة عن التعسف والافتراض والتأويل [4].

---

1 أحمد محمد قدور، اللّسانيات وأفاق الدّرس اللّغويّ، م س، ص64 .

2م ن، ص67.

3 رمضان عبد الله، الصيغ العربية في ضوء علم اللغة الحديث، (ط.1)، الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة، 2006، ص29.

4عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللّسانيات المعاصرة، (ط.1)، بيروت، لبنان، الدار العربيّة للموسوعات، 2006، ص 50-51.

وأكثر أوزان المصادر وروداً في المدونة هي:

جدول خاص بأبنية المصادر الواردة في المدونة

إفتعال	تفعيل	تفاعل /مفاعلة	المصادر الصناعية
إلصاق	التشكيل	التجانس	الفاعلية
إلحاق	التحقيق	التماثل	فردية
إغلاق	التغير	مماثلة	كمية
إشباع		مخالفة	النوعية
إرتكاز			الازدواجية

ومن الجدول يتبين أنّ للاشتقاق دورا بارزا في نمو اللّغة العربيّة، وتطورها من حيث استيعاب المعاني والمفاهيم الجديدة، إذ يُعدّ أهمّ رافد من روافدها.

وهذه الصّيغ الأربعة، وما يتصل بها من أفعال أفادت في تكوين الكثير من المصطلحات، وكلّها من الأوزان القياسيّة فوزن إفعال ذكره **سيبويه** في قوله « المصدر على أَفْعَلْتَ إفعالا.. أعطت إعطاء، وأخرجت إخراجا... »[1].

والوزن تفعيل يقابلها فعّل، وهذين الوزنين (تفعيل، فعّل) لهما أهمية في تكوين المصطلحات ذكره **سيبويه:** « وأمّا فعلت فالمصدر منّه على التّفعيل جعلوا التاء في أوله بدلا من العين الزائدة في فَعَلْتَ، فالمصدر منّه على التّفعيل »[2].

1 سيبويه، الكتاب، م س، ج 2، ص243.
2م ن، ج2، ص243.

وترجع كثرة المصطلحات بوزن تفعيل إلى قياسية تكوينية أمّا (تفاعُل) يقابل الفعل تفاعَل ذكره **سيبويه:** « و أمّا تفاعلت فالمصدر التّفاعل... » [1]. وقد نظر مجمع اللّغة في دلالة هذا الوزن ونص قراره أنّ نتخذ صيغة التفاعل للدّلالة على الإشتراك مع المساواة [2]. واستخدم **عبد القادر عبد الجليل** صيغة مفاعلة في مماثلة وهو مصر ميمي؛ أمّا في أقسامها فاستخدم (تفاعل)، ذلك أنّ كل قسم منّها إنّما يعبر على التأثير الحاصل بين الصوتين، فكانت صيغة تفاعل أنسب لدلالتها على التبادل.

وبناء على ما تقدم فإنّ **عبد القادر عبد الجليل** استخدم فقط الصّيغ والأوزان القياسيّة، ولم نلمح أي مصطلح على وزن غير قياسي، وهذا ما اتّسم به المشارقة، بعكس المغاربة الّذين كانت لهم الجرأة في ابتكار صيغ جديدة.

3- المجاز

لم نجد مصطلحات كثيرة صيغت وفق هذه الآلية نذكر منّها: خلية مقطعية[3] – جدار خلية [4]– جراحة إدراجية [5]– مضادات حيوية[6].

كل هذه المُقابَلات استعارها **عبد القادر عبد الجليل** من العلوم البيولوجية، فإذا علمنا أنّ المقطع يتكون على الأقل من صائت وهو نواة المقطع؛ لأنّه يتميز بوضوحه السمعي وصامت، وكلاهما يشكلان وحدة المقطع ، وهو بذلك يتقارب مع مفهوم الخليّة البيولوجيّة الّتي تتكون من نواة وجدار خلية، و لا يتصوّر أحدهما دون الأخر، ومن خلال ذلك يستثمر **عبد القادر عبد الجليل** مفهوم الخليّة باعتباره

1 سيبويه، الكتاب، م س، ج 2، ص244.

2 محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم **المصطلح**،**مس**، ص52.

3 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، م س، ص 175.

4م ن، ص247.

5م ن، ص175.

6م ن، ص199.

عنصر متكامل ومهم في جسم الإنسان؛ ممّا يعطينا إيحاء بأهمية المقطع وبعناصره.

وعليه انتقلت هذه المصطلحات من بيئتها الأصلية إلى مجال علم الأصوات؛ حيث « أنّ مجرد استعارة مصطلح من حقل معرفي ما ونقله إلى حقل معرفي أخر هو فعل مجازي بوصفه تخطيّا وتعديّا وجوازا من موضع إلى أخر؛ فهو إذن مجاز مضاعف بما هو انتقال بالكلمة من الوضع اللّغويّ الحقيقي إلى وضع مجازي »[1]. فهذه المصطلحات تنمّ عن قدرة الباحث على ابتكار واختراع مصطلحات جديدة.

4- المصطلحات المعرّبة

كما ذكرنا سابقا أنّ نسبة هذه المصطلحات قليلة مقارنة بالعدد الإجمالي للمصطلحات، فيبدو أنّ **عبد القادر عبد الجليل** لم يكن من أولئك الباحثين المتباهين باستعمال المعرّب، وهو تأكيد أخر على حفاظه على نقاء، وصفاء اللّغة العربيّة ومن أهمّ هذه المصطلحات:

1 يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح النقدي، م س، ص447.

جدول خاص بالمصطلحات المعرّبة البسيطة والمركبة

المفردة	المركبة
الأنوماتوبيا	أبعاد مورفولوجية
الفونيمات	الانتقال الفونيمي
المورفيمات	البناء الفونولوجي
المورفونيم	الفونيم الصرفي
ألوفون	مورفيم حر

وتدور هذه المصطلحات المعرّبة – (البسيطة، المركبة/ مؤشبة) – في فلك ثلاث مصطلحات هي: الفونيم، الفونولوجيا، المورفيم، ألوفون، ويبدو أنّ المصطلحات: الفونيم، الفونولوجيا، ألوفون من بين المصطلحات الّتي استقرت – على الأقل عند المشارقة – لأنّنا وجدنا **الطيب البكوش** و**صالح القرمادي** يبتكرون مصطلح صوتم مقابل للفونيم، وهو على صيغة فوعل وهي غير قياسية يعلل ذلك **الطيب البكوش** بقوله: « قد فضلنا على الدخيل التّام تبني اقتباس هذه اللاحقة فبالإضافة إلى أنّها في حد ذاتها غير عربيّة من اللّغات الساميّة، فإنّها تجنبنا اقتباس مجموعة كاملة من الألفاظ الدخيلة الّتي تدخل في تركيبها، فتمكنها من إثراء العربيّة بمجموعة من الألفاظ إلى جانب صوتم، لفظم، صيغم »[1].

1 الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (ط.3)، تونس، المطبعة العربية، 1992، ص30.

ويبدو أنّ الابتعاد عن الدخيل مبدأ سليم، إلاّ أنّ وضع هذه اللاحقة (تم) تخرج الكلمة من عربيتها، وكما يتضح أنّ هناك هوّة بين المشارقة والمغربة في وضع المصطلحات ممّا يعرقل سبيل توحيد المصطلح وإشاعته.

أمّا مصطلح الأنوماتوبيا(Onomatopia) ، فقد أدخل عليه " ال"، وهو مورفيم التّعريف ليكسب المصطلح صفة العربيّة.

أمّا مصطلحا المورفونيم والفونيم الصرفي فهما مترادفان؛ فالأول عُرِب بأكمله (Morphoneme)، والثّاني عُرب جزئيًا، ومن هنا يكون قد استخدم طريقتين لوضع مصطلح واحد ممّا يؤدي إلى التعدّد.

ثانيا– المصطلحات المركبة

انحصرت هذه المركبات في التركيب الإضافي والوصفي:

جدول خاص بالمركبات الإضافية والوصفية

المصطلحات الإضافيّة	المصطلحات الوصفيّة
إنتاجية الصوتين	التناسق الصوتيّ
تبادلية المواقع	قيم صرفية
ثلاثية البنية التركيبية	الوحدة اللّغوية المجردة
مقطع فوق الكبير مغلق	مقطع متوسط مزدوج الإغلاق

ويمكن أنّ نسجل الملاحظات حول الجدول أعلاه في النقاط التالية:

1 – اعتماد على النّسبة في معظم المصطلحات سواء في جزئها الأول أو الثّاني.

2 – أنّ هناك مصطلحات يمكن استبدالها بكلمة واحد مثل: ثلاثية البنية التركيبة ب: ثلاثية، والوحدة اللّغويّة المجردة بالمجردة؛ حيث يمكن الاستغناء عن الموصوف، وذلك للعلم به؛ إذ أنّ المصطلح يجب أنّ يكون بأقل عدد ممكن من الكلمات.

3 – والمصطلحان الأخيران وردت على هيئة تعريفات، تقدم وصفا لمسمى وذكرًا لخصائصه أكثر من كونها مصطلحات، و رأينا في المدخل أنّه لا يجب أنّ يحمل المصطلح كل خصائصه وإنّما جزء منّها.

4 – كما تميّزت المصطلحات الوصفيّة بعدم قابلية جزئي التركيب للانفصال؛ لأنّها بدت كمصطلح واحد.

ثالثا– المصطلحات المستبدلة

لمّا كان المصطلح يتطور بتطور العلوم، فإنّ وضع المصطلحات الجديدة تساير دائما حالة الإبداع، والابتكار، ومن هنا اسبتدل **عبد القادر عبد الجليل** عدة مصطلحات تراثية بأخرى من ابتكاره.

جدول خاص بالمصطلحات التراثية المستبدلة

المصطلح التراثي	البديل	تعريفه	صفحة
المتعدية	الفئة النشطة المجاوزة غير القاصرة	و ذلك أنّها بقدرتها على التجاوز الفاعل إلى المفعول به بذواتها مباشرة	196
اللازمة	الخاملة والقاصرة وغير مجاوزة	و ذلك أنّها عرفت بأنّها لم تتجاوز الفاعل لعدم امتلاكها القوة والنشاط	199
(صوت ساكن) السكون	تركيب الصفري	–	71
همزة الوصل	صائت الإيصال	هي صائت يتوصل به إلى النطق بالصوت الساكن (التركيب الصفري)	298

المصطلحان الأولان قابلهما بثلاث مصطلحات؛ ممّا أوقعه في الترادف، وكان الأحرى اعتماد واحدة منّها الأكثر دقة واختصارًا، والمصطلحات التّراثية والبديلة تحمل دلالات منقولة من المعنى اللّغويّ إلى المعنى الاصطلاحي عن طريق قاعدة التّوليد الدّلالي.

واستبدل **عبد القادر عبد الجليل** مصطلحي لازمة، متعدية ب: الخاملة، المُجَاوِزَة، وهي أسماء الفاعلين، والّتي استمدها من طبيعة هذه الأفعال من حيث

القوة و القدرة؛ فالخامل هو الّذي لا يمتلك القدرة والقوة وبالتّالي لا يستطيع التجاوز، وكذلك القاصرة.

وأمّا مصطلح المتعدية فقد عوضها بمصطلح نشيطة، وهو على صيغة الصفة المشبهة، ومُجَاوِزَة من اسم الفاعل الرباعي جَاوَزَ، وكلا الصيغتين تتناسبان مع مفهوم المصطلح؛ فالأولى تتصف بالثبات، والثّاني المتعدي في حين اللازمة غير ثابتة لأنّها « قد تحقن بكميّة صوتيّة تمنحها القدرة على الايجابيّة على تجاوز الفاعل... » [1].

ومصطلح التّركيب الصفريّ والّذي عوَّض به مصطلح السكون، فهو مستعار من المفاهيم الرياضيّة « و إطلاق القيم الصفرية على السكون يعني أنّ لها وجوداً فعليا، لأنّ الصفر في الرياضيات ذو قيمة عظيمة، إذا أردنا أنّ نضع لها قيمة رياضيّة، فلأفضل أنّ نطلق عليها... عنصر فاي؛ أي مجموعة خاليّة؛ بمعنى لها شكل مادي، ولكن خاليّة من التأثيرات النّطقية السمعيّة... » [2].

وهو بذلك لا يَعْتَبِرْ السكون حركة، وممّا تجدر الإشارة إليه أنّه اعتمد في تحليله على معادلات رياضيّة مثل: Q/B= M+Z S+V+O [3]، والباحث هنا متأثر بالبنيويّة الشكليّة الّتي تلغي المعنى، وتركز على الشكل خاصّة عند **بلوم فليد**.

أمّا المصطلح الأخير همزة الوصل = صائت الإيصال، أوّل ما يلفت النّظر إليه أنّه عَدَّ الهمزة صائتا، وعلل ذلك بقوله: « وإنّي لا أنزع إلى تسميتها بالهمزة، لأنّها ليست وقفة

1 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، م س، ص199.
2 سعيد محمد شواهنة، القواعد الصرف الصّوتية من القدماء والمحدثين، (ط.1)، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، أمواج النشر والتوزيع، 2007، ص44.
3 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، م س، ص298.

حنجرية (Glottol Stop)، بل هي صائت يتوصل به إلى النّطق بالصوت الساكت "التركيب الصفري" » [1].

ولعلّ النّطق المخفف للهمزة في هذا الموضع جعله يَعدّها صائتا؛ أمّا الجزء الثّاني من المصطلح فهو ما بين المصدر الوصل من الفعل اللازم وصل، والثّاني إيصال من الفعل المتعدي وصل، وفي الثّاني دلالة الانتقال أكثر من الأول.

III– تحليل المصطلحات من الناحية العلميّة

المهم في قائمة المصطلحات الّتي ثبتناها في بحثنا هو النّظر في مدى تمكّن هذه المصطلحات في الاستعمال، ومدى استجابتها للمدلولات الّتي وضعت لها، وهذا يستدعي الإحاطة بمفاهيمها، ومقابلة ذلك بما استقر منّها في الكتب.

أولا– مصطلحات: صوامت– صوائت– أشباه الصوائت – أنصاف الصوامت

1–عند العرب القدماء

أطلق العرب القدماء على مصطلح صوامت عدّة تسميات، حروف، صحاح، سواكن، وكان اهتمامهم منصبّا عليها على حساب المصطلح الثّاني الّذي أطلقوا عليه مصطلحي الحركات، وأصوات العلة، ولم يظهر مصطلح الحركات ضمن دراسة مستقلة، وإنّما كان مبثوثا في ثنايا المعالجات النحويّة والصرفيّة [2].

ولم يطلق القدماء على الحركات الطويلة اسم حركات؛ بل مصطلح حروف المد، وأدرجوها ضمن الأصوات الصامتة، واهتموا بها أكثر من الحركات القصيرة؛ ذلك لأنّها تدخل في بناء الكلمة، أو الهيكل الرئيسي في نظرهم [3]، وبقيت

1 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتيّ، م س، ص298.
2 سعيد محمد شواهنة، القواعد الصرف الصّوتية من القدماء والمحدثين، م س، ص24.
3م ن، ص24.

الحركات دون اهتمام كبير حتى جاء **ابن جنّي** وعاملها معاملة خاصّة؛ إذ يقول: « و سبب ذلك أنّ الحركة حرف صغير ألا ترى أنّ متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة»[1]، ويتضح أنّه عدّ الحركات حروفًا.

وعند معالجة **ابن سينا** للأصوات اللّغويّة فقد سمى هذه الأصوات المصوتات حيث قال: « و أمّا الألف المصوتة، وأختها الفتحة؛ وأمّا الواو المصوتة، وأختها الضمة... وأمّا الياء المصوتة وأختها الكسرة » [2].

وممّا يُعاب على القدماء خلطهم بين حروف المد الحركات الطويلة، وحرفي اللين (واو، ياء)، بوصفهما نصفي حركة أو أشباه صوائت أو أنصاف صوامت، وإنّما جمعوها في مجموعة صوتيّة واحدة وأطلقوا عليها مصطلح حروف المد واللّين يقول **سيبويه:** « الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين»[3].

وفي معرض حديثه عن الإدّغام أشار إلى الفارق بين الواو والياء، بوصفهما حرفيّ مد ولين « هذا دلو واقد وظبيُ، فتجرى الواوين واليائيين هنا مجرى الميمين في قوله اسم موسى فلا تدغم » [4]، نفهم من كلامهم أنّ حروف اللّين لا تدغم وتعامله معاملة الحروف، وهذا قريب لمّا وصل إليه المحدثون.

1 ابن جني،مس، ج.2، ص315.
2 ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، م س، ص84.
3 ابن جني،سر صناعة الإعراب،مس، ج.1، ص18.
4 سيبويه، الكتاب، م س، ج.4، ص442.

2- عند عبد القادر عبد الجليل

اقتضى المنهج الصّوتيّ الّذي اعتمده **عبد القادر عبد الجليل**، إعادة النّظر في عدد من المسائل من بينها مفهوم أصوات العلة، وطبيعة الألف، والواو والياء، فميّز ما هو للعلة، وما هو للمد، وما هو للين، وكذا طبيعة الهمزة، وأبرز العلاقة بين الحركات العربيّة، وأصوات المدّ، وعلى ضوء ذلك نظر إلى الميزان الصرفي نظرة جديدة تتناسب ونظرة اللّسانيات الحديثة.

رأى **عبد القادر عبد الجليل** أنّ الحروف الثلاثة (أ، و، ي)، والّتي سماها المثلث الصّوتيّ تتميز بقوة وضوحها السمعي، وأنّها مجهورة، وتمتلك درجة عالية من النشاط الوظيفي، فلو كانت هذه الأحرف معلولة لما أدت هذه الأنشطة، وأعاب على القدماء نظرتهم إلى هذه الأصوات من زاوية القوة والضعف، فكان لكثير التغير والانقلاب أنّ سموها حروف علة، وهذه التّسمية تقوم على أساس صفتها البنائيّة، بالإضافة إلى إدراجهم صوت الهمزة وهو صوت حنجري انفجاري[1].

فقد تغيّر مفهوم العلّة، لتصبح في المنظور اللّساني، التكيّيف الصّوتيّ لكمية الهواء المتدفقة من الرئتين دون أي عائق، أو احتكاك، أو اتصال من أعضاء النّطق[2].

وبناء على هذا التغيير أعاد الباحث هيكلة مفهوم الصوائت، وفق المصطلح اللّساني الحديث وقسمها إلى أربعة أقسام:

1 الأصوات الصائتة القصيرة (Short Vowels).

2 الأصوات الصائتة الطويلة (Long Vowels).

3 الأصوات المركبة الثنائية (Diphthong).

---

1 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، م س، ص244.

2م ن، ص411.

4 الأصوات المتحركة (Semi – consononts).

يتبين أنه فرق بين نوعين من الواوات والياءات، واو وياء كصائتين، وواو وياء كصامتين، ومنّه فقد استبدل مصطلح حروف العلّة بمصطلح جديد هو الصوائت الطويلة، وذلك لعدم وفاء المصطلح القديم بمتطلبات الدّرس اللّساني الحديث من جهة، ومن جهة أخرى مخالفته لمعطياته ومفاهيمه؛ إذ إنّ العلل في المفهوم الحديث أصوات، وهي حروف بالنّسبة للقدماء، وهو مصطلح تخلى عنه الباحث، وقد تكون مصوتات صوائت طويلة، و هي أحرف مد عند العرب القدماء، والصوائت الطويلة لا تعدّ في الدّرس اللّساني من قبيل الحروف، بل هي صوائت طويلة.

ثانيا- تعليل ظواهر الإعلال والإبدال

1- تعليل القدماء

الإعلال والإبدال مصطلحان واردان في الصرف العربي، يدل كل منّهما على نوع التغير الّذي تتعرض له الكلمة العربيّة.

1.1- الإبدال

يُعدّ الإبدال من التّغيرات الصوتيّة في اللّغة، وجعل **ابن السراج** الزيادة والإبدال، والحذف والتغيير بحركة أو السكون، والإدّغام من التصريف[1].

وهذه إشارة إلى علاقة التصريف بالتّغيرات الصوتيّة، لكون التصريف تَحوُّل من صيغة إلى أخرى، وهذه التحولات تؤول إلى تغيرات صوتية.

1 عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصوتية في ضوء اللسانيات المعاصرة، (ط.1)، بيروت، لبنان، الدار العربيّة للموسوعات، 2006، ص179.

والإبدال هو إحلال حرف مكان حرف أخر بعد حذفه، مع وجود العلاقة الصوتيّة بين المبدل والمبدل منّه[1].

2.1- الإعلال

كما يراه أغلب علماء التصريف هو ما تتعرض له حروف العلّة والهمز من تغيرات، وذلك بحلول بعضها محل بعض، وهو ما يُعرف بالإعلال بالقلب مثل: عجائز، والأصل عجاوز، أو بسقوطها، وهو ما يُعرف بالإعلال بالحذف مثل: يَعِدُّ مضارع وَعَدَ، أو بسقوط بعض عناصره، وهو ما يُعرف بالإعلال بالتسكين، أو بالثّقل مثل: يَقُول أصلها يَقْوُل [2].

وقد أخذ **عبد القادر عبد الجليل** على الصرفين، أنّهم لم يراعوا في تفسير قضايا الإعلال والإبدال النّظريّة الصوتيّة، فلم يقدموا تفسيراً علمياً مقنعا، و راح يفسرها وفق نظرية المقاطع الصوتيّة.

2- التعليل الصوتيّ

1.2- الإعلال بالحذف

يرى الباحث أنّه من الأنواع الّتي أسرفت فيه النّظريّة العربيّة في وصفها، فهو يعلل إسناد الفعل قام إلى ضمير المتكلم ؛ ممّا أدى إلى وقوع المقطع المتوسط المغلق في بدايته، وهو غير مرغوب في العربيّة، وكان لا بد من تقصيره عن طريق عامل المخالفة الصوتيّة (dissmilation Quantity)، وليس فيه أي

1 إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، م س، ص9.

2 عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة: رؤية جديدة للصرف العربي، (دط)، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، 1980، ص167.

التقاء للساكنين، ذلك أنّ الألف حركة مد طويلة، ولا يمكن أنّ تشكّل بالسكون [1]. وبهذا تُفَسِر فكرة المقاطع جوانب من التّغيّرات في بنية الكلمة.

2.2- الإعلال بالتسكين

وقد تعرّض **عبد القادر عبد الجليل** إلى الطعن في النّظريّة الصرفية بقوله: « نقل حركة حرف العلة، إنّ هذا الأمر لا يَمُت إلى الواقع الصوتيّ والبناء بأي صورة؛ إذ على رأي الصرفيين أنّ أصل يَقُول يَقْوُل...تعليل غير منطقي؛ إذ لا توجد من الأساس حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة، لأنّه لا يحق لتلك الحروف أنّ تحرك بثلاث حركات متوالية مرة واحدة »[2].وهنا ينتقد التأويلات.

3.2- الإعلال بالقلب

ويتعرض **عبد القادر عبد الجليل** إلى تعليلات القدماء لقلب الواو همزة في مثل: عجاوز إلى عجائز بقوله: « و هذا التعليل لا يشكل رؤية واضحة المعالم؛ إنّما لأنّ الواو صوت انتقالي مسبوق بصائت طويل، وهي جزء من حركة (Semi–Vowel) إضافة إلى أنّ الهمزة لها وظيفة صوتيّة تميزيّة، وهي إفادة النّبر أو الارتكاز؛ ممّا يكسب المقاطع بيانا ووضوحًا صوتيًا »[3]. وهو يجعل الهمزة مقابل لمصطلح النّبر.

4.2- الإبدال

وفي هذا المصطلح أدرج **عبد القادر عبد الجليل** كل أنواع المماثلة وجعلها على ثلاثة أضرب[4]:

1م ن، ص244.
2م ن، ص414 - 415 .
3م ن، ص 427.
4م ن، ص 430.

التّماثل التّقدمي(Progressive assimilation)

التّماثل الرّجعي (Rogrissive assimilation)

التّماثل المزدوج (Compound assimilation)

وأطلق على النوع الأول المماثلة التّقدمية القياسية؛ أمّا التّماثل الرّجعي، فجعله مرادفا لمصطلح الإدّغام الصغير **لابن جنّي**، كما أنّه أضاف نوعا أخرا سمّاها المماثلة المخرجية والّتي ضمنها ثلاثة أنواع من الإبدال: [1]

إبدال الياء من الجيم مثل: شُجَيْرة ← شيرة.

إبدال الميم من الواو مثل: فوك ← فمك.

إبدال الميم من النون مثل: انمحى ← امَّحى.

و ما جاء به **عبد القادر عبد الجليل** لا يختلف عمّا ورد عند القدماء، إلاّ باستخدام المصطلحات الحديثة، ومنّه يمكن أنّ نجعل الإبدال عند القدماء مساوياً لمصطلح المماثلة عنده.

ثالثا– المصطلحات الإجرائية المعتمدة

واعتمد **عبد القادر عبد الجليل** على خمس معطيات في تحليله:

ظاهرة المقاطع الصوتيّة كبديل لساني محدث.

ظاهرة المثلث الصوتيّ (أ، و، ي).

ظاهرة ثنائية الصائت الطويل (و، ي).

الظواهر الصوتيّة (المماثلة، المخالفة).

القوانين الصوتيّة.

1 عبد القادر عبد الجليل، **علم الصرف الصوتي**،مس، ص 434.

1- المقطع

و ممّا تجدر الإشارة إليه أنّ للمقطع دورًا كبيرًا في معالجة العديد من القضايا الصّرفيّة في باب الإعلال، وفي تفسير الكثير من التّغيرات.

و على الرغم من أهمية المقطع، فقد ذكر بعضهم أنّ العرب لم يدركوا المقطع بالمفهوم الحديث، ولم يولوه عنايتهم، وجعلوه مفهوما غربيّا، فنجد أنّ **أحمد مختار عمر** يقول: « أهمل العلماء العرب دراسة المقاطع، وأشكالها، وأجزائها إهمالا تاما»[1]. وإنّ هذا الادّعاء أثار همّة الدكتور **النعيمي**، فعقد فصلاً بعنوان المقطع الصّوتيّ في دراسات القدماء في كتابه دراسات في اللّغة والأدب.

وبتتبع كتب التراث نجد أنّ هذا المصطلح، قد ورد بمعناه اللّغويّ عند **الخليل بن أحمد الفراهيدي**، كمّا وردت إشارات يمكن أنّ يفهم منّها معرفتهم بالمعنى الاصطلاحي عند بعض المعجميّن العرب ، وبعض الفلاسفة المسلمين[2]. لكن أوّل من استعمل مصطلح المقطع بمعناه الاصطلاحي هو **أبو النصر الفرابي** في قوله: « و كل حرف غير مصوّت أُتْبع بصوت قصير قُرِنَ به، فإنّه يسمى المقطع القصير... وكل حرف غير مصوت قُرِنَ به مصوت طويل يسمى مقطع طويل...»[3].

وأشار الدكتور **النعيمي** أنّ المصطلح كان غضّا طريّا عند **الفرابي**، وقد كرّر **ابن سينا** ما ذكره **الفرابي** عن المقطع القصير والطويل، وسمّاهما: الممدود،

1 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغويّ،مس، ص84.
2 رياض عبود غوار الدليمي، الدّراسات الصوتيّة بين القديم والحديث، (ط.1)، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص37 -38.
3م ن، ص38.

والمقصور؛ أمّا **ابن رشد** فتكلم عن النّغم موردا مصطلح المقطع الممدود والمقصور [1].

وهذا التقسيم نجده هو نفسه في العصر الحديث، وهذا يؤكده معرفة العرب لمفهوم ومصطلح المقطع.

أمّا في الدّراسات الغربيّة فلم يكن للمقطع وضعا نظريًا، ولا دورا تمثيليًا محددين، فقد نظر إليه **تشومسكي** و**هال** باعتباره لا يقوم بأي دور في التنظيم الصّوتيّ؛ فهو مجرد وصف لترتيب تتابع القطع الّتي تجمع في وحدات أكبر مورفيم، كلمات، وهي في جوهرها ليست من طبيعة صوتيّة [2]، وبالتّالي استبعد المقطع عن التنظيم الصّوتيّ.

من أجل ذلك تنامت الحجج، بأنّ إقصاء المقطع عبارة عن ثغرة خطيرة في الصوتيات التحويليّة، وأنّ هناك قواعد صوتيّة لا تقبل الصياغة الملائمة، إلاّ وفق هذا المفهوم، فهذا الانعطاف الحديث للنظريّة تبنته الباحثة **سيلكورك**، وبناء عليه تدعو إلى استعمال اصطلاح **هالي** و**قبرنيو**، نظرية الصواتة الثلاثية الأبعاد؛ وبهذا ترى الباحثة أنّ للمقطع مكانا حيويًا في نظريّة التمثيل الصّوتيّ، ودورًا حيويًا في تحديد طبيعة التمثيل الصّوتيّ الممكن بالنّسبة للغة[3].

و لعلّ **عبد القادر عبد الجليل** متأثر بهذا الاتجاه الجديد؛ إذ جعل من المقاطع أداة لتحليل التّغيرات الصرف صوتيّة وبنى عليه كل تعليلاته.

و ممّا تفرّد به ابتكاره لنوع جديد من المقاطع، وهو (ع س) الّذي يبدأ بهمزة الوصل (صائت الإيصال)؛ وقد جعلها على تسعة أنواع، وهو عدد كبيرا.

1 رياض عبود غوار الدليمي، الدّراسات الصوتيّة بين القديم والحديث، م س، ص39.
2 أحمد البايبي، الظواهر التطريزية في القراءات القرآنية، م س، ص75.
3م ن، ص126 - 129.

ويرى « أنّ هذه الأنواع تمثل نسيج الصّيغ العربيّة، لذا فإنّ معالجتنا لجوانب من القيم الصرفيّة سوف تتخذ من المقطع مساراً لها في رؤية لسانيّة محدثة... »[1]. وهنا يعترف بحداثة هذا النّوع من الدّراسات.

2- المماثلة

يقصد بها تأثر الأصوات المجاورة بعضها ببعض تأثر يؤدي إلى التقارب تحقيقا للانسجام الصّوتيّ، وتيسيراً لعملية النّطق، واقتصاداً للجهد العضلي [2]، والمماثلة شائعة في كل اللّغات بصفة عامّة لكنها تختلف في نسبة الأثر ونوعه، وللقدماء إشارات توضح إدراكهم لهذه الظاهرة، وذلك ضمن حديثهم عن الإدّغام، وإنّ لم يطلقوا عليها هذا الاسم، فقد أطلق عليها **سيبويه** المضارعة [3]، وأطلق عليها **ابن جنّي** التقريب [4]، و**ابن يعيش** التجنيس [5]، وبهذا يتقارب مفهوم المماثلة مع عدة مفاهيم تراثية من أهمّها الإبدال ويفرق **عبد الصبور شاهين** بين هذين المفهومين؛ بأنّ الإبدال لا يحدث بين الأصوات إلاّ على أساس القرابة الصوتيّة، وهو يرى أنّ التأثير هو موضوع المماثلة؛ أمّا حلول أحدهما محل الأخر فهو الإبدال [6].

أمّا **محمود فهمي حجازي** فينتقد استخدام مصطلح إدغام في مقابل هذا المفهوم، إذ ذلك يوقع في اللبس؛ لأنّ مصطلح الإدّغام استخدم في التّراث العربي للتعبير عن تغير صوتيّ ينتج عنه صوت مشدّد مثل: اتّصل.

1 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، م س، ص103.
2 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغويّ، مس، ص333.
3 سيبويه، الكتاب، م س، ج 4، ص477.
4 ابن جني، الخصائص، مس، ج 2، ص141.
5 ابن يعيش، المفصل، م س، ج 10، ص498.
6 عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، م س، ص168 – 169.

أمّا مصطلح المماثلة فيفيد تحول صوتين مختلفين نسبيًا إلى صوتين متقاربين نسبيًا مثل: تحوّل الصّيغة ازتهر إلى ازدهر، وهذا التّغيير لم يصفه النحاة بأنّه إدغام [1].

و عليه لا يمكن بأي حال من الأحوال أنّ نقابل مصطلح (Assimilation) بأحد المصطلحات التراثيّة، وإنّ قاربتها في المفهوم، وأنّ نترك المصطلح التراثي لمعناه حتى لا نقع في الازدواجيّة وتختلط المفاهيم.

3- المخالفة

تُعدّ المخالفة قانونا صوتيًا اعتمده المحدثون في تفسير القضايا الصرفية، ومن بينهم **عبد القادر عبد الجليل**، وهي تسير عكس المماثلة ويُعرّفها **أحمد مختار عمر** بقوله: « تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي، يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين، وهي ظاهرة تحدث بصورة أقل من حدوث المماثلة، وهي ضرورية لتحقيق التوازن... » [2].

معنى هذا أنّ هناك صوتين متقاربين إلى حد يصعب النّطق بهما، فتأتي المخالفة لتزيد من مدى التخالف بينهما لتجنب العسر والمشقة.

ووفق هذا القانون فسّر **عبد القادر عبد الجليل** الكثير من القضايا الصرفيّة منّها: فعل الأمر رِ←إرأ؛ حيث يتكون تركيبها المقطعي من س ع س + س ع، وعن طريق عامل المخالفة الكميّة (Quntity dissmililation) حدثت عملية

1 محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، م س، ص222.
2 أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغويّ، مس، ص384.

اختـزال المقـاطع إلـى مقطـع قصـير واحـد مـن أجـل إعـادة بنـاء المقـاطع [1]. وكـذلك الشأن مع الاسم المقصور.

ومـن ثـمّ فقـد اسـتعان **عبـد القـادر عبـد الجليـل** بكـل معطيـات الـدّرس الصّـوتيّ لمعالجــة القضــايا الصــرفيّة لــذا يقــول: « لا بــد مــن الوقــوف علــى جوانــب النّظريّــة الصـوتيّة العربيّـة، وهـي تعـالج جوانبهـا وقضـاياها، وتحـاكم ضـروبها التركيبيّـة، ثـمّ لابـد مــن استشــراف النّظريّــة الصــوتيّة الحديثــة فــي ميــداني علــم الأصــوات النّطقــي، وعلــم الأصوات الوظيفي، وعلم الأصوات الأكوستيكي » [2].

وأكثـر الأمـور الّتـي أعابهـا **عبـد القـادر عبـد الجليـل** علـى القـدماء اعتمـادهم علــى الكتابــة حيــث يقــول: « إنّ اعتمــاد علمــاء العربيّــة علــى الجوانــب الكتابــة وإهمــالهم الجوانــب الصــوتيّة فــي بيــان الرؤيــة المعياريــة الّتــي تقــوم علــى الافتــراض فوقعــوا فــي سراب مخادع يطلق عليه مصطلح الكتابة » [3].

ولعـلّ هـذا مـا أعابـه كـل المحـدثين علـى القـدماء وخاصّـة فيمـا بخـص حـروف المد واللّين.

1 عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، م س، ص183.
2م ن، ص326.
3 عبد القادر عبد الجليل، هندسة المقاطع الصوتيّة، موسيقى الشعر العربي، (ط.1)، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010، ص35.

III- نقد وتقويم

لقد تحامل **عبد القادر عبد الجليل** في الكثير من الأحيان على القدماء وخطّأهم من دون أنّ يلتمس العذر لهم.

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ دور اللّسانيات، وخاصّة الوصفيّة، بالنّسبة للصرف العربي هو إعادة هيكلة، وإعادة هيكلة قواعده من منظور جديد، مع ملاحظة هامة وهي أنّه لا يجب التقليل من قيمته، بل لا بد أنّ تكون تأكيد لها، لذا ينبغي أنّ تتداخل الأصالة مع المعاصر في بوتقة واحدة.

إنّ العرب كانوا من الأوائل الّذين استطاعوا أنّ يمهدوا للأوروبيين جادة البحث المنظم في استكناه الصوت اللّغويّ، وأسهموا إسهاما حقيقيا في ركائزه الأولى؛ ممّا أتاح لهم فرصة الاستقراء المبكر لحقيقة الأصوات اللّغويّة، ومن ثمّ التّوصل إلى ما توصلت إليه الصوتيات الحديثة، بعد مرورها بتجربة الأجهزة الفسيولوجيّة المتطورة في ظل غيابها عند العرب، إلا أنّها أكّدت صحة المعلومات الهائلة الّتي ابتكرها في هذا الميدان ويكفي أنّ مصطلح علم الأصوات هو مصطلح عربي أصيل نجده في قول **ابن جنّي:** « و لكن هذا القبيل من هذا العلم أعني علم الأصوات والحروف له تعلق، ومشاركة للموسيقى لما فيها من صنعة الأصوات والنّغم » [1].

إنّ كتاب سر صناعة الإعراب يُعدّ بحق قمّة الدّراسات الصّوتيّة العربيّة؛ حيث عَدّ فيها حروف المعجم، وخاض لما يعرض على الحروف من حذف، وترخيم، وإعلال، وإبدال، وإدغام؛ لذا فإنّ ما تواضع عليه **ابن جنّي** بعلم الأصوات يمكن أنّ يكون الأصل المفهومي لما اصطلح عليه المحدثون (Phonology).

1 ابن جني،سر صناعة الإعراب،مس، ص9.

خاتمة

حاولنا في هذه الدّراسة الموسومة بـ "المصّطلح الفونولوجي دراسة وصفية **أحمد مختار عمر، عبد القادر عبد الجليل** أنموذجا"، بحث المصّطلح الفونولوجي عند **أحمد مختار عمر** وعند الباحثين الرّواد من خلال شخصه، والوقوف على أهمّ ما استخدمه من طرق، وأكثر التّقنيات توظيفا في وضع المصّطلح الصّوتي وتوليدها، وكذا الشأن عند **عبد القادر عبد الجليل** وانتهى البحث إلى النتائج التالية:

– ترجع أهمية كتاب دراسة الصّوت اللّغويّ الّذي أخرجه سنة 1976 م، أنّه يُبني على ما كتبه الرّواد **كمال بشر، محمود السعران، إبراهيم أنيس...**؛ حيث طوّر فيه، ووسع في نواحيه، وواكب في مادته وأسلوب عرضه لآخر ما كُتِبَ عند الغرب في الصّوتيات؛ أمّا طريقته فامتازت بالوضوح واليسر، فلغته سهلة واضحة.

– أمّا توجهه الفكري، فهو اتجاه غربي، وذلك يبدو من خلال تأثره بالدّراسات الغربيّة؛ تجلى في غلبة المصّطلحات الأجنبيّة، وباعتراف منّه بأنّ مادة الكتاب غربيّة، واتجاه عربي تمثّل في تطبيقه لأسس الدّرس الصّوتيّ على أصوات اللّغة العربيّة، شأنه شأن جيل الرّواد الّذين ينتمون معظمهم لمدرسة **فِيْرث**.

– وفيما يخص المصّطلحات لدى **أحمد مختار عمر** فقد اتخذت أشكالاً مختلفة متعددة في النقل إلى العربيّة.

أُولى النتائج استغلاله لإمكانيات اللّغة العربيّة، كالاشتقاق، وخاصّة المصادر، وذلك بسبب اهتماماته بالصناعة المعجميّة، وهذا ما أكّدته الإحصاءات.

– اعتماده على المصطلحات المركبة والّتي بلغت نسيتها 73٪؛ لأنّ المصطلح اللّساني مازال قيد التأسيس، وامتازت بعضها بالطول وتكوّنها من ألفاظ عدّة، وهي صفة منافية للغرض الّذي من أجله وضع المصطلح.

– اعتماد بشكل واضح على التّعريب في صوغ مصطلحاته، وذلك لجدة المفاهيم، أضف أنّ **أحمد مختار عمر** من الرعيل الأول الّذين حملوا على عاتقهم مسؤوليّة نقل هذا العلم الجديد اللّسانيات، فلم يتسنى لهم فرصة ابتكار مصطلحات جديدة، فكان التّعريب آلية موقوتة حتى يوجد البديل.

– تميّزت بعض المفاهيم بالاختلاط، وعدم الدقة، واتسامها بالغموض مثل: مصطلحي (فونولوجي، فونتكس) اللّذين نُقلا بعدة مقابلات وكذلك مصطلح الفونيم، فوقع الباحثون في مشكلة التعدد والفوضى الاصطلاحية؛ لأنّ هذه المصطلحات اُستقبلت بجهود فردية في ظل غياب التنسيق العربي.

أمّا **عبد القادر عبد الجليل** فكتابه علم الصّرف الصّوتي، هو رؤية جديدة من منظور اللّسانيات الحديثة، ومن هنا استعان بمعطيات الدّرس اللّساني الحديث، واستشراف النّظريّة الصّوتيّة بكل فروعها، وعليه كانت مصطلحات المماثلة، المخالفة، القوانين الصّوتيّة...، أدوات إجرائية للبحث، والإبدال، والإعلال، الفعل الناقص،... مصطلحات المادة الخام للمدونة. وعليه استبدال العديد من المصطلحات القديمة بأخرى من ابتكارها – السكون/ التركيب الصفري، اللازمة/ القاصرة، المتعدية/ النشطة، الهمزة القطع/ صائت الإيصال.

– أدرك علماؤنا القدماء الرابط بين الدّراستين الصّوتيّة والصّرفيّة، إلاّ أنّ اضطراب مباحثهم واختلاطها، وما وقعوا فيه من الخلط بسبب اعتمادهم على الكتابة لا على المنطوق، أدى إلى الزعم بأنّ الدعوات إلى بناء مقولات الصّرف على أساس الدّراسة الصّوتيّة دعوات حديثة.

– بدى الباحث في تحليلاته واعتماده نظرية المقاطع كبديل لساني محدث متأثرًا بالمدرسة الشكلانية الأمريكية، خاصّة شكلانية **بلوم فليت** و**هاريس**، يتضح من خلال إقصائه للمعنى

واعتماده على المفاهيم الرياضيّة والبيولوجيّة، وهو منحى جديد للسانيات؛ حيث تتعالق اليوم مع مختلف العلوم والمعارف.

– أمّا بالنّسبة للمصطلحات فكشفت الإحصاءات عن انخفاض نسبة المصطلحات المعربة؛ ممّا يعني التوجه نحو تفضيل الكلمة العربيّة على المعربة.

– تقاربت نسبة المصطلحات البسيطة مع نسبة المصطلحات المركبة، ومنّه تجاوز مرحلة المصطلحات شبه التّعبيريّة إلى مصطلحات أكثر دقة واختصارًا.

– حافظت العديد من المصّطلحات على مكانتها في الاستعمال لفظا ومدلولا (الفونيم، الألوفون)، وتعريبها لم يكن لسد حاجة مؤقتة؛ إنّما هو آليّة أو بدائل اصطلاحية تُغني عن الفوضى حولها.

– تغيّر مدلول مصطلح الفونولوجيا ليعني التصريف، ومحافظته على هيئته المعرّبة الّتي أثبت أفضليتها على باقي المقابلات؛ ولذا اعتمدناها عنوانا لبحثنا. ومنه انتقل المصطلح من مرحلة التلقي والتجريد إلى مرحلة التفجير والتنميط.

ويمكن أنّ نسجل:

من أسباب الفوضى الاصطلاحية عدم الاعتماد على مبادئ ثابتة لوضع المصطلح فهناك من يعرب، ومن يشتق ومن يترجم...، وكذلك النزعة الإقليميّة.

لذا وجب أنّ يكون للباحثين موقف من قضية المصطلح مستفيدين من اجتماعاتهم في المنتديات والمؤتمرات، والتّخلي عن النّزعة الفرديّة والإقليميّة، فالمصطلح أداة للتواصل وليس مجرد وضع ألفاظ للمفاهيم.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 – الكتب

1 – أحمد البايبي، القضايا التطريزية في القراءات القرآنية: دراسة لسانية في الصواتة الإيقاعية، (ط1)، اربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2012، ج.1

2 – أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللّغوي، (د.ط)، القاهرة، عالم الكتب،1997.

3 – أبو علي حسين بن عبد الله بن الحسن بن علي ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيان، يحيى مير علم، تقديم ومراجعة شاكر الفحام، أحمد راتب النفاخ، (د.ط)، دمشق، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، 1982.

4 – أبو الفتح عثمان ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق ودراسة حسن هنداوي، (د.ط)، (د. ت).

5 – أبو الفتح عثمان ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (د.ط)، دار الكتب المصرية، (د.ت)، ج3/ج2.

6 – إبراهيم عبود السامرائي، المصّطلحات الصّوتية بين القدماء والمحدثين، (ط.1)، عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، 2011.

7 – أبو البقاء يعيش بن علي ابن يعيش بن أبي السرايا، شرح المفصل، (د.ط)، بيروت، عالم الكتب، (د. ت)، ج 10.

8 – أحمد محمد قدور، اللّسانيات وأفاق الدّرس اللّغوي، دار الفكر المعاصر، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، 2001.

9 – أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، المفصل، (د.ط)، تحقيق محمد الشيرازي، (د.ت)، ج10.

10 – أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، (ط.2)، مكتبة الخانخي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ج4/ج2 ، 1982.

11 – إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، (ط. 6)، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1978.

12 – أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون،(د.ط)، القاهرة، دار الفكر، ج 3.

13 – أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي، (د.ط)، بغداد، منشورات المجمع العلمي، 2002.

14– أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي، (د.ط) ، بغداد، 2006.

15 – أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، (ط.4)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

16 – تمام حسَّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، (د.ط)، المغرب، دار الثقافة، 1994.

17 – تمام حسَّان، مناهج البحث في اللّغة، (د.ط)، القاهرة، مصر، مكتبة الانجلو المصرية، 1990.

18 – الخليل أحمد الفراهيدي، العين، ترتيب وتحقيق عبد الحميد هنداوي، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة، 2003، ج1 .

19 – خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، (ط.1)، الرباط، دار الأمان، منشورات الضفاف، 2013.

20 – رشيد عبد الرحمن لعبيدي، معجم الصّوتيات، (ط.1)، العراق، مركز البحوث والدّراسات الإسلامية، 2007.

21 – رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغوي، (ط.3)، القاهرة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع،1997.

22 – رياض عبود غوار الدليمي، الدّراسات الصوتيّة بين القديم والحديث، (ط.1)، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.

23– رمضان عبد الله، الصيغ العربية في ضوء علم اللغة الحديث، (ط.1)، الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة، 2006.

24– سعيد محمد شواهنة، القواعد الصرف الصّوتية من القدماء والمحدثين، (ط.1)، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، أمواج النشر والتوزيع، 2007.

25 – سمير شريف استيتية، اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، (ط.1)، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2005.

26 – شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، (ط.1)، بيروت، لبنان، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، 2004.

27 – الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج، (ط.3)، فآس، مطبعة انفو– برانت، 2003.

28 – الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث،(ط.3)، تونس، مطبعة العربية، 1992.

29 – عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتيّ، (ط.1)، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2010.

30 – عبد المعطي نمر موسى، الأصوات العربيّة المتحولة وعلاقتها بالمعنى، (ط.1)، الأردن، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، 2014.

31 – عبد الحسن عارف، اتجاهات الدراسات المعاصرة في مصر 1932–1985، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013.

32 – عبد الكريم عبد القادر اعقيلان، الأبنية الصرفية المشتركة بين المصادر والمشتقات: دراسة تحليلية وصفية، (د.ط)، دار حليش الزمان، (د.ت).

33 – علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق محمد صديق المنشاوي، القاهرة، (د.ط)، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، التصدير، 2004.

34 – عبد العزيز الصيغ، المصطلح الصوتي في الدّراسات العربيّة، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الفكر المعاصر، 1998.

35 – علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح، (ط.2)، مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ،1987.

36 – عبد السلام المسدّي، اللسانيات وأسسها المعرفية، (د.ط)، الجزائر، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

37 – عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وآدابها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد التجاوي، (ط.3)، القاهرة، مطبعة دار التراث، 2008، ج.1.

38 – عبد السّلام المسدّي، قاموس اللسانيات(عربي–فرنسي)(فرنسي–عربي)، مع مقدمة في علم المصطلح، (د.ط)، تونس، الدار العربيّة للكتاب، 1984.

39 – عبد المقصود محمد عبد المقصود، دراسة البنية الصوتية في ضوء اللّسانيات المعاصرة، (ط.1)، بيروت، لبنان، الدار العربيّة للموسوعات، 2006.

40 – عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة: رؤية جديدة للصرف العربي، (د.ط)، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، 1980.

41– عبد القادر عبد الجليل، هندسة المقاطع الصوتيّة، موسيقى الشعر العربي، (ط.1)، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.

42 – فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللّساني العربي الحديث، (ط.1)، القاهرة، مصر، إتراك لنشر والتوزيع، 2004.

43 – كمال بشر، علم الأصوات، (د.ط)، القاهرة، دار غريب للطباعة، النشر والتوزيع، 2000.

44 – مصطفى بوعناني، في الصوتيات الغربية: أبعاد التصنيف الفونتيكي ونماذج التنظير الفونولوجي، (د.ط)، اربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، 2010.

45 – محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، (ط.1) ، بنغازي، ليبيا، دار الكتب الوطنيّة، 2006.

46 – منصور بن محمد الغامدي، الصوتيات العربية، (ط.1)، الرياض، مكتبة التوبة، 2001.

47 – محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (ط.1)، بيروت، دار العرب الإسلامي، 1986.

48 – محمد عبد العزيز، المصطلحات اللّغويّة، تمام حسَّان رائد لغويا عبد الرحمان حسن العارف، (ط.1)، القاهرة، عالم الكتب،2002.

49 – مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، القاموس المحيط،، تحقيق محمد العرقوسي، (ط.8)، مؤسسة الرسالة، 2005.

50 – محمد علي الزركان ، الجهود اللّغويّة في علم المصطلح، (د.ط)، دمشق، المنشورات اتحاد الكتاب العرب، 1998.

51 – ماجد سليمان دودين، دليل الترجمة العلميّة، المصطلحات العلميّة، (ط.1)، عمان، مكتبة المجمع العربي، 2008.

52 – مهدي صالح سلطان، في المصطلح ولغة العلم، (د.ط)، بغداد، جامعة بغداد، 2012.

53 – محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، (د.ط)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.

54 – محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية،(ط. 2)، دار الفكر, (د.ت).

55 – محمد علي الخولي، معجم علم الأصّوات، (ط.1)، الملز، مطابع الفرزدق التجارية، 1982.

56 – مبارك مبارك، معجم المصّطلحات الألسنية (فرنسي، انجليزي، عربي)، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الفكر اللبناني، 1995.

57– محمد حسن باكلا وآخرون، معجم علم اللّغة الحديث (عربي، انجليزي) (انجليزي، عربي)، (ط.1)، بيروت، مكتبة لبنان، 1983.

58– محمود السّعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، (ط.2)، القاهرة، دار الفكر العربي،1997.

59 – مصطفى بوعناني، المصطلحات الأدبية الحديثة: دراسة ومعجم إنجليزي عربي، (ط.3)، القاهرة، مصر، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، 2003.

60 – مصطفى غلفان، في اللّسانيات العامة، تاريخها، موضوعها، مفاهيمها، (ط.1)، بيروت، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010.

61 – محمد حسن عبد العزيز، التّعريب في القديم والحديث: مع معاجم للألفاظ المعربة، (د.ط)، القاهرة، دار الفكر العربي، 1990.

62 – يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، (ط.1) ، منشورات الاختلاف ، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، 2008.

63 – يوسف مقران، المصطلح اللساني المترجم مدخل نظري إلى المصطلحات، (د.ط)، سوريا، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.

2 – المجلات

1 – محمد حلمي هليل، المصطلح الصوتي بين الترجمة والتعريب، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، ع 21، 1983.

2 – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (ط.4)، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

3 – جواد حسني سماعنة، التركيب المصطلحي: طبيعته النظرية وأنماطه التطبيقية، مجلة اللسان العربي، مكتب التنسيق التعريب، الرباط، ع 50، 2000.

4 – علي القاسمي، عبد الرزاق الكاشاني وتطوير المصطلحية العربية، مجلة دراسات مصطلحية، يصدرها معهد الدّراسات المصطلحية، ع 1، 2001.

5 – محمد رشاد الحمزاوي، مشاكل وضع المصطلحات اللّغويّة أو تقنيات الترجمة، مجلة اللسان العربي، مكتب التنسيق التعريب ،الرباط ، مج 18، ج.1.

6 – روبحي لخضر، علاقة علم المصطلح بالتّرجمة، مجلة الممارسات اللّغويّة، مخبر الممارسات اللّغويّة، جامعة مولود معمري، الجزائر، ع 10، 2012.

7 – أحمد حسَّاني، إشكالية المصطلح اللّساني وآليات تحويل المعرفة، قُدمت هذه المداخلة ضمن الندوة الوطنية للترجمة، الجزائر (17،18) جوان2001.

8 – مجموعة المصطلحات العلميّة والفنية الّتي أقرها المجمع ضمن مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، مج 21، 1979.

9 – أحمد شحلان، جهود مكتب تنسيق التّعريب في قضايا لغة العربيّة خلال ثلاثين سنة، مجلة اللّسان العربي، ع 44، 1997.

10 – أحمد مختار عمر، المصّطلح الألسني العربيّ وضبط المنهجيّة، مجلة عالم الفكر، مج 20،ع 3، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر، 1989.

3 – الكتب المترجمة

1 – أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، (د.ط)، المركز الثقافي العربي، (د.ت).

2 – مِيلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللّساني، ترجمة سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، (ط.2)، الهيئة العامة لشؤون مطابع الأميرية، 2000.

3 – جان كانيتو، دروس في علم الأصّوات العربيّة، ترجمة: صالح القرمادي، (د.ط)، الجامعة التونسية، نشريات مركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 1966.

4 – ماري غاري بريور، المصّطلحات المفاتيح في اللّسانيات، ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني، (ط.1)، الجزائر، سيدي بلعباس، 2007.

5 – ماريوباي، أسس علم اللّغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، (ط.8)، القاهرة، عالم الكتب، 1998.

6 – هاري فان درها لست، نورفال سميث، الفونولوجيا التوليدية الحديثة، ترجمة مبارك حنون، أحمد العلوي، (ط.1)، منشورات سال، 1992.

7 – فرديناد دي سوسير، علم اللّغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطلبي، (ط.3)، بغداد، دار الأفاق العربيّة، 1985.

8 – ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللّغة، في الغرب، ترجمة أحمد عوض،(د.ط)، الكويت، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1978.

9 – ماري كلود لوم، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ترجمة ريمة بركة، العربية للترجمة، (ط.1)، بيروت، توزيع مركز دراسات، الوحدة العربية، 2012.

4 – الرسائل الجامعية

1 – رشيد عزي، إشكالية المصطلح في المؤلفات العربية (تحليل الخطاب نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، البويرة، 2008– 2009.

2 – سلطان بن ناصر بن عبد الله المجيول، نقل المصطلحات اللّسانيّة الاجتماعية إلى العربيّة في المنتصف الثاني من القرن العشرين، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك سعود، 1427.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة .....أ- د
المدخل.....1-17
I- مفهوم علم المصطلح.....1
أولا- عند العرب.....3
ثانيا- عند الغرب.....5
II- مفهوم المصطلح.....6
أولا- لغة.....6
ثانيا- اصطلاحا.....7
III- آليات وضع المصطلح.....9-17
الفصل الأول(النّظري).....
المبحث الأول: المصطلحات الفونولوجية في الدّراسات الغربيّة و العربيّة..19-35
I- المصطلحات الفونولوجيّة في الدّراسات الغربيّة.....19
II- المصطلحات الفونولوجيّة في الدّراسات العربيّة.....27
أولا- المصطلحات الفونولوجيّة في المؤلفات العربيّة القديمة.....27
ثانيا- المصطلحات الفونولوجية في الدّراسات العربيّة الحديثة..... 32
المبحث الثّاني: واقع المصطلح الصوتيّ في الدّراسات العربيّ.....36-45
I- مشاكل المصطلح الصّوتيّ في الوطن العربي.....36
II- الجهود اللّسانية لتوحيد المصطلح الصوتيّ.....40-45
أولا- الجهود الفرديّة.....40
ثانيا- الجهود الجماعية.....43

الفصل الثاني (التطبيقي):
المبحث الأول: صورة المصطلح الفونولوجي عند أحمد مختار عمر من خلال كتابه" دراسة الصوت اللّغويّ".....47-67
I – إحصاء المصطلحات الفونولوجية الواردة في المدونة.....47
أولا– المصطلحات البسيطة.....47
ثانيا– المصطلحات المركبة.....47
II– تحليل المصطلحات من الوجهة اللّغويّة.....48 –54
أولا– المصطلحات المفردة.....48
ثانيا– المصطلحات المركبة.....52
III- تحليل المصطلحات من الوجهة العلميّة.....54-63
IV– كيفية تعريبه للمصطلحات .....63 –66
أولا– الكلمات.....63
ثانيا– الصوامت.....64
V – نقد و تقويم.....66
المبحث الثاني: صورة المصطلح عند عبد القادر عبد الجليل من خلال كتابه" علم الصرف الصوتي" ..... 68 –92
I- إحصاء المصطلحات الواردة في المدونة.....68
أولا– المصطلحات المفردة.....68
ثانيا– المصطلحات المركبة.....68
II- تحليل المصطلحات من الناحية اللّغويّة.....69
أولا– المصطلحات البسيطة.....69

ثانيا– المصطلحات المركبة.....76
ثالثا– المصطلحات المستبدلة.....77
III– من الناحية العلميّة.....80-91
IV– نقد و تقويم.....92
الخاتمة.....94
المصادر والمراجع 98
فهرس الموضوعات 109